**الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**
**وزارة التعليم العالي والبحث العلمي**
**جامعة محمد بوضياف -المسيلة**

**كلية :**العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
**قسم:** علوم اقتصادية
رقم: .....

**ميدان:** علوم اقتصادية تجارية وعلوم التسيير
**فرع:** العلوم الاقتصادية
**تخصص:** اقتصاد دولي

# مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمـــي

**إعداد الطلبة:**
**- غلاب اسحاق**
**- بلعيفة أيوب**

## تحت عنوان:

# منطقة التبادل الحر الإفريقية ودورها في تنويع الصادرات الجزائرية

## لجنة المناقشة:

| | | |
|---|---|---|
| د. ..... | جامعة محمد بوضياف المسيلة | رئيســا |
| د. بن عبد الرحمان إلياس | جامعة محمد بوضياف المسيلة | مشرفا و مقررا |
| د. ..... | جامعة محمد بوضياف المسيلة | مناقشا |

**السنة الجامعية : 2022/2021**

بسم الله الرحمن الرحيم

# شكر وتقدير

الحمد لله والشكر لله على كل نعمه وتوفيقه لنا في

انجاز هذا العمل

نتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المشرف **الدكتور"بن عبد الرحمان إلياس"**

على ما قدمه لنا من دعم ولم يبخل علينا

بتوجيهاته القيمة بمساعدته لنا

لقد كان لنا نعم الأستاذ ونعم الناصح فله كل

عبارات الشكر والتقدير

الى كل من ساهكم في انجاز هذا العمل

سواء من قريب أو من بعيد.

**- غلاب اسحاق**

**- بلعيفة أيوب**

# إهـــــــــــداء

**بسم الله الرحمان الرحيم**

**قال تعالى: {وَقُلِ ٱعْمَلُواْ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُۥ وَٱلْمُؤْمِنُونَ}**

الحمد لله الذي هدانا بفضله وكرمه وأنعم علينا

بالتصديق برسالة محمد عليه الصلاة والسلام وخاتم الأنبياء والمرسلين

أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع إلى أعز وأحلى شيء في هذا الكون

أمي حفظها الله ورعاها

الى الإخوة والأخوات الأعزاء

الى كل الأهل والأقارب والاحباء والزملاء والأصدقاء.

الى كل استاذة وطلبة قسم علوم إقتصادية

**وخاصة دفعة اقتصاد دولي 2022/2021**

**- غلاب اسحاق**

# إهـــــــــداء

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد

وعلى آله وصحبه ومن تبعه إلى يوم الدين

أهدي ثمرة جهدي المتواضع إلى الذي قال فيهما الله عزوجل:

{ وَقُل رَّبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا }

إلى من انجبتني وربتني و أنارت دربي "أمي الحبيبة حفضها الله"

والى مثلي الأعلى في الحياة " أبي العزيز حفضه الله"

وإلى اخوتي وأخو اتي وصديقاتي

والى كل أستاذة وطلبة قسم علوم الاقتصادية

وخاصة دفعة اقتصاد دولي 2022/2021

ـ بلعيفة أيوب

# فهـــــرس
# المحتويـــات

## فهرس المحتويات


| العنـــــــــــــوان | الصفحة |
|---|---|
| **شكـــــــــر** | |
| **إهداء** | |
| **فهرس المحتويات** | **I** |
| **قائمة الجداول** | **III** |
| **قائمة الأشكال** | **IV** |
| **مقدمة** | **أ – د** |
| **الفصل الأول: الاقتصاد الإفريقي ومنطقة التبادل الحر الأفريقية** | |
| **تمهيد** | **6** |
| **المبحث الأول: نظرة عامة عن اقتصاد إفريقيا** | **7** |
| المطلب الأول: واقع التنمية في إفريقيا | **7** |
| المطلب الثاني: تطور المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية في القارة الافريقية | **9** |
| المطلب الثالث: عوامل ضعف التنمية في افريقيا | **16** |
| **المبحث الثاني: التكتلات الاقتصادية في القارة الافريقية** | **22** |
| المطلب الأول: نشأة أهم التكتلات الاقتصادية الإقليمية الافريقية | **22** |
| المطلب الثاني: النتائج المحققة في إطار التكامل الاقتصادي الافريقي | **33** |
| المطلب الثالث: عراقيل التكامل الاقتصادي الافريقي | **34** |
| **المبحث الثالث: تجربة منطقة التجارة الحرة الافريقية** | **37** |
| المطلب الأول: تعريف ونشأة منطقة التجارة الحرة | **37** |
| المطلب الثاني: مبادئ منطقة التجارة الحرة الافريقية | **40** |
| المطلب الثالث: مزايا وفرص منطقة التجارة الحرة القارية | **42** |
| **خلاصة الفصل الأول** | **45** |

| الفصل الثاني: مستقبل منطقة التبادل الحر الأفريقية وأثرها على صادرات الاقتصاد الجزائري. | |
|---|---|
| **تمهيد** | **47** |
| **المبحث الأول: إمكانيات الجزائر وخصائصها الاقتصادية** | **48** |
| المطلب الأول: الامكانيات الطبيعية للجزائر | **48** |
| المطلب الثاني: الامكانيات الاقتصادية والبشرية للجزائر | **52** |
| المطلب الثالث: **مقومات الاقتصاد الجزائري** | **53** |
| **المبحث الثاني: العلاقات الجزائرية الافريقية** | **58** |
| المطلب الأول: العلاقات التاريخية الجزائرية الافريقية | **58** |
| المطلب الثاني: العلاقات التجارية الجزائرية الافريقية | **61** |
| المطلب الثالث: الاستثمارات بين الجزائر وإفريقيا | **63** |
| **المبحث الثالث: الفرص والتحديات التي تواجه صادرات الجزائر ضمن منطقة التجارة الحرة الافريقية** | **67** |
| المطلب الأول: الفرص التي تستفيد منها صادرات الجزائر ضمن منطقة التجارة الحرة الافريقية | **67** |
| المطلب الثاني: التحديات التي تواجه الجزائر ضمن منطقة التجارة الحرة الافريقية | **68** |
| المطلب الثالث: دور منطقة التبادل الحر الأفريقية في تنويع الصادرات الجزائرية. | **74** |
| **خلاصة الفصل الثاني** | **77** |
| **الخاتمة** | **79** |
| **قائمة الملاحق** | **84** |
| **الملخص** | |

# قائمة الجـــــداول
# والأشكال

## قائمة الجداول


| الرقم | العـــــــــنوان | الصفحة |
|---|---|---|
| (01) | تصنيف بعض الدول الإفريقية في مؤشر التنمية البشرية لسنة 2018 | 8 |
| (02) | نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في بعض دول إفريقيا بين 2000 و2021 (بالنسب المئوية) | 9 |
| (03) | معدلات التضخم في بعض الدول الإفريقية (بالنسبة المئوية) | 11 |
| (04) | نمو عدد السكان حسب المناطق في إفريقيا (المليون نسمة) | 15 |
| (05) | مراحل تطبيق اتفاقية "ابوجا" 1991-2028 | 24 |
| (06) | وضعية خلق مناطق التبادل الحر والاتحادات الجمركية في التكتلات الثمانية | 33 |
| (07) | مجموع الدين الخارجي للجزائر للفترة(2016-2019) | 54 |
| (08) | قيم ونسب الصادرات الجزائرية من وخارج قطاع المحروقات (2019-2020) | 56 |
| (09) | واردات الجزائر خلال الفترة 2015- 2019 (الوحدة: مليار دولار) | 57 |
| (10) | تطور المبادلات التجارية بين الجزائر وإفريقيا من 2011 إلى 2020: الوحدة (مليار دولار) | 61 |
| (11) | تطور المبادلات التجارية بين الجزائر ومناطق من القارة الإفريقية من 2016 إلى 2020 . | 61 |
| (12) | الاستثمار الأجنبي المباشر بين الجزائر وافريقيا(مليون دولار) | 63 |
| (13) | أهم الدول المستثمرة في الجزائر( اجمالي الفترة ما بين جانفي 2015- ديسمبر 2019) | 70 |
| (14) | توزيع تكلفة الاستثمارات الواردة إلى الجزائر حسب الأقاليم المستثمرة (يناير 2015- ديسمبر 2019) | 71 |
| (15) | أهم الدول المصدرة والمستوردة من وإلى الجزائر سنة 2019. | 73 |

## قائمة الأشكال


| الرقم | العـــــــــنوان | الصفحة |
|---|---|---|
| (01) | نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في بعض دول إفريقيا بين 2000 و2021 | 10 |
| (02) | معدلات التضخم في بعض الدول الإفريقية | 12 |
| (03) | تطور الصادرات في إفريقيا بين 1980-2020 | 12 |
| (04) | نمو عدد السكان في إفريقيا 2011-2022 | 13 |
| (05) | تطور قيمة الواردات الإفريقية بين 1980-2022 | 14 |
| (06) | نمو عدد السكان حسب المناطق في إفريقيا (المليون نسمة) | 16 |
| (07) | الدول العشرة الأكثر استثمارا في إفريقيا في عامي 2014 و2018 | 72 |

# مقدمـــــــــة

**مقدمة :**

تطورت الأحداث الاقتصادية الدولية بعد الحرب العالمية الثانية، وعرفت العلاقات الاقتصادية الدولية تغيرات جذرية أثرت على صياغة الاقتصاد العالمي، واتجهت الاقتصاديات نحو إنشاء تكتلات إقليمية، فاستحوذت فكرة التكامل الاقتصادي على العديد من الدول، لمواجهة تحديات الاقتصاد الذي يعمل بمفرده وتزيد فيه حظوظ الاقليم الاقتصادي المتكامل الاقتصاد العالمي.

ويعيش العالم حاليا تسارعا كبيرا في بيئة الأعمال، نتيجة لظاهرة العولمة والتحرير المالي والانفتاح على أسواق واقتصاديات الدول، فرضت هذه التحولات على الدول الدخول في تكتلات وكيانات اقتصادية لمواجهة المنافسة العالمية في شتى المجالات، إذ لا تكاد توجد دولة في العالم لا تنتمي إلى تكتل أو تجمع اقتصادي لما لهذه التكتلات من أهمية بالغة، حيث تسعى الدول إلى تدعيم قطاعاتها و تنميتها عن طريق الاتحاد مع دولة أو مجموعة من الدول الأخرى التي تمتلك نفس الأهداف من هذا الإتحاد، لذلك فإن موضوع التكامل الاقتصادي أخذ اهتماما كبيرا من طرف الباحثين الذين يظنون أن السمة المشتركة في هذه التجمعات هي أنها تضم دول متجاورة جغرافيا، متقاربة ثقافيا واجتماعيا، ومتشابهة اقتصاديا، بحيث يسهل اندماجها أو تكاملها فيما بينها.

هناك العديد من التجمعات التي من أبرزها و أكثرها نجاحا، تجربة الإتحاد الأوروبي الذي كان رائدا في مجال التكامل الاقتصادي، وتسعى العديد من الدول للسير على ذات المنهج الذي انتهجته دول الإتحاد الأوروبي، على غرار منطقة التبادل الحر القارية الإفريقية التي شهدت عدة محاولات لتأسيسها بدءا من تأسيس منظمة الوحدة الإفريقية وصولا لإنشاء الإتحاد الإفريقي مرروا بالعديد من المحاولات مثل اتحاد المغرب العربي والمجموعة الاقتصادية الإفريقية والإتحاد الاقتصادي والنقدي لدول غرب إفريقيا والسوق المشتركة لدول جنوب شرق إفريقيا... إلخ.

نظرا للأوضاع الصعبة التي تعاني منها غالبية الدول الإفريقية من ضمنها الجزائر التي

تواجه أوضاع صعبة تحتاج إلى إصلاحات جذرية وعميقة على مستوى هياكلها، بهدف إرساء اقتصاد متوازن مواكب التطورات العالمية، فقد تم اعتماد الإصلاحات بصفة تدريجية على مراحل متتالية وفقا للقدرة الاستيعابية للاقتصاد الجزائري، وقد تمحورت هذه الإصلاحات حول تحرير التجارة الخارجية، تطوير وتشجيع القطاع الخاص إعادة هيكلة وخوصصة المؤسسات الاقتصادية العمومية وتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي وذلك من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والرفع في المستوى المعيشي واكتساب إمكانيات لمواجهة المنافسة العالمية المتزايدة خاصة داخل القارة والاستفادة من منطقة التبادل الحر القارية الإفريقية أحسن استفادة.

**1-إشكالية الدارسة:** من خلال ما تم ذكره سابقا يمكن طرح السؤال الرئيسي التالي:

**ما هي الآثار المتوقعة لمنطقة التبادل الحر القارية الإفريقية على الاقتصاد الجزائري؟ وهل تحقق فرص أكبر في تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات؟**

للإجابة على السؤال الرئيسي يتعين علينا الإجابة على الأسئلة الفرعية التالية:

**- ماهي أهم التغيرات المتوقعة على طبيعة العلاقات التجارية بين الجزائر والدول الإفريقية؟**

**- ما هي الآثار المحتملة لاتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية على الاستثمار بين الجزائر ودول إفريقيا؟**

**- ما هو مستقبل العلاقات الجزائرية الإفريقية في ظل منطقة التبادل الحر للقارة الإفريقية؟**

**2-فرضيات البحث**

انطلاقا من الإشكالية السابقة تمت صياغة الفرضيات التالية:

- **تتيح منطقة التبادل الحر القارية الإفريقية للجزائر فرص أكبر لتطوير وتنويع صادراتها.**
- **لن تساهم منطقة التجارة الحر القارية الإفريقية في إيجاد حلول لاعتماد الاقتصاد الجزائري على النفط بشكل كبير.**
- **ستتطور العلاقات الاقتصادية بين الجزائر ودول منطقة التبادل الحر القارية الإفريقية، لكن بوتيرة منخفضة.**

**3- أهمية الدارسة:**

تكمن أهمية الدراسة في الوقوف على الانعكاسات الناتجة عن توقيع اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية على الاقتصاد الوطني.

**4- أهداف البحث:**

- يعالج ظاهرة مهمة هي التكامل الاقتصادي إحدى أهم الظواهر الإقليمية الواسعة الانتشار.
- التعرف على دوافع إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية.
- محاولة الوقوف على أهم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية للجزائر وافريقيا.
- التعرف على أهم الفرص والتحديات التي تواجه الجزائر ومنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية.
- محاولة التعرف على مدى جاهزية الجزائر للاستفادة من منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية.

**5- منهج البحث:**

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي من أجل الإحاطة بمختلف الجوانب المتعلقة بالموضوع بحيث:

المنهج الوصفي: من خلال إعطاء نظرة عن الاقتصاد الوطني والإفريقي

المنهج التحليلي: من خلال تحليل آثار منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية على كل من التجارة البينية والاستثمار.

**6- أسباب اختيار الموضوع:**

- في حالة ما تم تطبيق اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية على النحو المرجو فإن هذه الاتفاقية تعتبر فرصة حقيقية للنهوض بالاقتصاد الوطني من الركود الذي يشهده إذ تمثل فضاءا واسعا لتسويق المنتجات المحلية واقامة مشاريع استثمارات ناجحة.
- علاقة موضوع الدراسة بالتخصص الذي ندرسه " اقتصاد دولي."
- الميولات الشخصية لدارسة المواضيع التي تعرف تغيرات كثيرة.

**7- صعوبات الدارسة:**

- ضيق الوقت المخصص للدراسة

- تضارب البيانات وتذبذبها حول التجارة البينية والاستثمار بين الجزائر ودول إفريقيا
- نقص المراجع التي تناولت الموضوع باعتبار منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية منطقة حديثة النشأة.

**8- هيكل الدارسة:**

من أجل الإلمام بكل الجوانب المتعلقة بالموضوع تم تقسيم الدراسة إلى فصلين:

الفصل الأول يتناول الاقتصاد الإفريقي ومنطقة التبادل الحر الإفريقية حيث قسمناه إلى ثلاثة مباحث كالتالي:

**المبحث الأول:** نظرة عامة عن اقتصاد إفريقيا.

**المبحث الثاني:** التكتلات الاقتصادية في القارة الافريقية.

**المبحث الثالث:** تجربة منطقة التجارة الحرة الافريقية.

أما الفصل الثاني يتناول مستقبل منطقة التبادل الحر الأفريقية وأثرها على صادرات الاقتصاد الجزائري وقسمناه بدوره إلى ثلاثة مباحث وهي كالتالي:

**المبحث الأول:** إمكانيات الجزائر وخصائصها الاقتصادية.

**المبحث الثاني:** العلاقات الجزائرية الافريقية.

**المبحث الثالث:** الفرص والتحديات التي تواجه صادرات الجزائر ضمن منطقة التجارة الحرة الافريقية.

# الفصـــــل الأول

## الاقتصاد الإفريقي ومنطقة التجارة الحرة الإفريقية

**المبحث الأول: بعنوان نظرة عامة حول الاقتصاد الإفريقي.**

**المبحث الثاني: التكتلات الاقتصادية الإقليمية في القارة الإفريقية**

**المبحث الثالث: تجربة منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية.**

**تمهيد:**

إن التطورات التي تجري في العالم المتقدم السياسية منها والاقتصادية أدت إلى تحفيز البلدان النامية للقيام بإنشاء تكتلات اقتصادية إقليمية كوسيلة لتحقيق النمو والتنمية المرجوة، ليصبح بذلك التكتل الاقتصادي والإقليمي سمة من سمات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأخذت الدعوة للتكامل بالتزايد دلالة على الاستيعاب السليم للدور الذي يلعبه في التنمية.

لم يستثني ذلك البلدان الإفريقية التي منذ استقلالها توجهت نحو تشكيل تجمعات إقليمية اقتصادية فاعلة كوسيلة لمواجهة التحديات الحديدة التي تلوح في أفق القارة السمراء، وتعيش إفريقيا حاليا نوعا جديدا من التكامل بعد عدة تجارب سابقة فاشلة كالكوميسا فمنطقة التبادل الحر القارية الإفريقية الهدف منها المساهمة في تطوير الاقتصاد الافريقي الذي يشهد انخفاض في النمو بسبب بروز أسواق ناشئة في آسيا وأمريكا اللاتينية.

وللإحاطة بكل جوانب المتعلقة بالفصل قسمناه إلى ثلاث مباحث:

**المبحث الأول: بعنوان نظرة عامة حول الاقتصاد الإفريقي.**

**المبحث الثاني: التكتلات الاقتصادية الإقليمية في القارة الإفريقية**

**المبحث الثالث: تجربة منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية.**

## المبحث الأول: نظرة عامة عن الاقتصاد الإفريقي

تعد اقتصاديات إفريقيا من الاقتصاديات التي تغيب فيها التنمية، نظرا لضعف بنيتها السياسية والاقتصادية وشيوع مظاهر الفقر والأمراض والأزمات ونقص مصادر التمويل ناهيك عن الفساد، إذ سنتناول في هذا المبحث عن واقع التنمية في إفريقيا والتطور الاقتصادي والاجتماعي في إفريقيا وأخيرا أسباب أو عوامل غياب التنمية في إفريقيا.

### المطلب الأول: واقع التنمية في إفريقيا:[2]

إفريقيا هي القارة التي تمثل 6% من سطح الكرة الأرضية، تغطي مساحة 37851.304 كم$^2$، وتضمّ 54 دولة، ويبلغ سكانها حوالي مليار شخص.

تزخر إفريقيا بمعدلات ضخمة في موارد النفط والغاز والمعادن، فهي موطن 54% من احتياطي البلاتين العالمي، و78% من الماس، و40% من الكروم، و28% من المنغنيزيوم في حوالي 19 دولة، كما أنّ 46 دولة إفريقية لديها احتياطات من: النفط، الغاز، الفحم، ومعادن أخرى، ويتوزع النفط بكميات مرتفعة جدا في كل من: نيجيريا والسودان والجزائر وليبيا ومصر وأنغولا، أما احتياطي الغاز فنجده بنسب كبيرة في كل من الجزائر ومصر، وبنسب أقل في نيجيريا وليبيا، إضافة إلى غنى العديد من الدول بمعدن الذهب المتوفر في كل من: مالي وغانا واريتريا واثيوبيا ورواندا وزامبيا وناميبيا وجنوب إفريقيا، إلى جانب وجود معادن أخرى تشكل ثروة ومصدرا مهما للطاقة على غرار اليورانيوم. وبذلك يتضح أنّ كل دولة إفريقية تختص بإنتاج مورد أو معدن معين، ولكن برغم كل هذه الموارد؛ فإن القارة تصنف من أفقر المناطق في العالم، وهذا ما يمكن رصده من خلال الرجوع إلى تقارير التنمية البشرية، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول الموالي:

**جدول رقم(01): تصنيف بعض الدول الإفريقية في مؤشر التنمية البشرية لسنة 2018**

| الدولة | الجزائر | ليبيا | تونس | مصر | الغابون | إفريقيا جنوب | سوزيلاند | غانا | نيجيريا | السودان |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| المرتبة | 83 | 94 | 96 | 108 | 110 | 116 | 150 | 140 | 158 | 167 |

**المصدر: تقرير الأمم المتحدة لسنة 2018.**

بالنظر إلى الجدول رقم(01): نجد أنّ الدول الإفريقية لم تستطع حجز مكان ضمن الدول ذات الدرجة المرتفعة من حيث التنمية البشرية، فأعلى مستوى للتنمية البشرية في إفريقيا احتلته الجزائر بالمرتبة 83، أما جنوب إفريقيا ونيجيريا، فهي في أسفل الترتيب رتبة 116 و150 على التوالي، وفي غالبيتها هي من أغنى البلدان في إفريقيا من حيث الموارد. ولم يتوقف الأمر عند ذلك فقط وإنما تجاوزه، فحسب الجدول فإن دول إفريقيا جنوب الصحراء تصنف من أفقر الدول عالميا، فعدد الأف ارد الذين يعيشون تحت خط الفقر في تشاد مثلا يصل إلى 80%، ولكن السؤال المحير هو نيجيريا لأنها الدولة الأولى اقتصاديا في إفريقيا وعدد سكانها الفقراء يصلون إلى نسبة 42%.وهذا يعني أن الخلل ليس في النمو الاقتصادي، وانما يرجع ربما إلى التفاوت في التوزيع لأن نيجيريا بادرت بمجموعة من الإصلاحات لنظامها الاقتصادي في السنوات الأخيرة، وقامت بإعادة هيكلة نظامها المصرفي الذي كان متأثرا جدا بالق روض، وتمكنت بفضل هذا من رفع متوسط النمو إلى 7% في مستوى الناتج المحلي الحقيقي منذ عشر سنوات تقريبا، بالإضافة إلى نمو القطاعات الأخرى بشكل متزايد، فكل من قطاعي الزارعة والخدمات يساهمان معا في الناتج المحلي الإجمالي، مثلما يساهم القطاع الصناعي الذي يهيمن عليه النفط، ولكن برغم هذه الإمكانات فإنّ الوضع الداخليّ الهش جعلها تعاني من عدة أزمات متعلقة بالتوزيع والشرعية، وهو ما عرقل تحقيق مشروع الألفية المتعلق بتقليص عدد الفقراء ونفس الأمر يتعلق بالجزائر ومصر.

وعليه يمكن القول بأن العبرة ليست في امتلاك المورد وإنما في القدرة على استغلاله واستثماره فيما يسمح بتنمية وتطوير اقتصادات هذه الدول، وتحقيق الرفاهية والعيش الملائم لسكانها.

**المطلب الثاني: تطور المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية في إفريقيا**

تعيش إفريقيا مثلها مثل دول العالم الثالث تأخرا كبيرا في تنميتها الاقتصادية نظرا لضعف إمكاناتها البشرية والمادية رغم امتلاكها لثروات باطنية هائلة ومن بين مؤشرات التنمية التي يجب تطويرها في إفريقيا ما يلي:

**أولا: المتغيرات الاقتصادية**

**1-الناتج المحلي الإجمالي:**

**جدول رقم(02): نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في بعض دول إفريقيا بين 2000 و2021 (بالنسب المئوية)**

| الدول / السنوات | 2000-2017 | 2018 | 2019 | 2020 | 2021 |
|---|---|---|---|---|---|
| الجزائر | 3.5 | 1.2 | 0.8 | -6 | 2.9 |
| مصر | 4.3 | 5.3 | 5.6 | 3.6 | 2.5 |
| المغرب | 4.3 | 3.1 | 2.5 | -7 | 4.5 |
| نيجيريا | 7.8 | 1.9 | 2.2 | -1.8 | 2.5 |
| جنوب افريقيا | 4.8 | 0.8 | 0.2 | -7 | 3.1 |
| أنغولا | 12.5 | -2 | -0.6 | -4 | 0.4 |
| إثيوبيا | 9 | 13 | 3.8 | -0.6 | 2 |
| شمال افريقيا | 4.1 | 3.9 | 3.7 | -1.8 | 7.3 |
| جنوب الصحراء | 6.5 | 3.2 | 3.2 | -1.9 | 3.4 |

**المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على بيانات صندوق النقد الدولي.**

من خلال الجدول رقم(02.) نلاحظ أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في إفريقيا

خلال السنوات السابقة متقارب بين الدول الإفريقية وهذا راجع إلى ضعف الإنتاج في هذه الدول.

وتحتل مصر ونيجيريا أعلى نسبة نمو بين الاقتصادات الإفريقية فمصر كل عام تزيد نسبة نمو ناتجها المحلي ب5% وهذا راجع لسياسات الدولة المصرية الهادفة إلى تحسين الإنتاج ومع ظهور جائحة كورونا واصلت النمو بما نسبته 3.6% ومن المتوقع أن يكون النمو في عام 2021 بما نسبته 2.5% لتحتل مصر بذلك الصدارة في نمو الناتج المحلي في إفريقيا في السنوات الأخيرة، وتأتي باقي الدول الإفريقية بنسب متقاربة تتراوح بين 0.4% و3.5% سنويا. وتعتبر منطقة شمال إفريقيا عامة أكثر منطقة في إفريقيا نموا في ناتجها المحلي حيث يقدر هذا النمو مانسبته 4% سنويا رغم انخفاضه سنة 2020 إلى 1.8-% وهذا راجع لتداعيات فيرووس كورونا على الاقتصاد العالمي، ومن المتوقع أن يواصل هذا النمو خلال السنة الحالية 2021 بما نسبته 7.3%. أما منطقة جنوب الصحراء يقدر نمو ناتجها المحلي سنويا ما نسبته 3.2 سنويا وفي سنة 2020 شهد انخفاضا بنسبة 1.9-% راجع إلى تداعيات فيروس كورونا، ومن المتوقع أن يواصل النمو بما نسبته 3.4% في السنة الحالية 2021.

**شكل رقم (01): نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في بعض دول إفريقيا بين 2000 و2021**

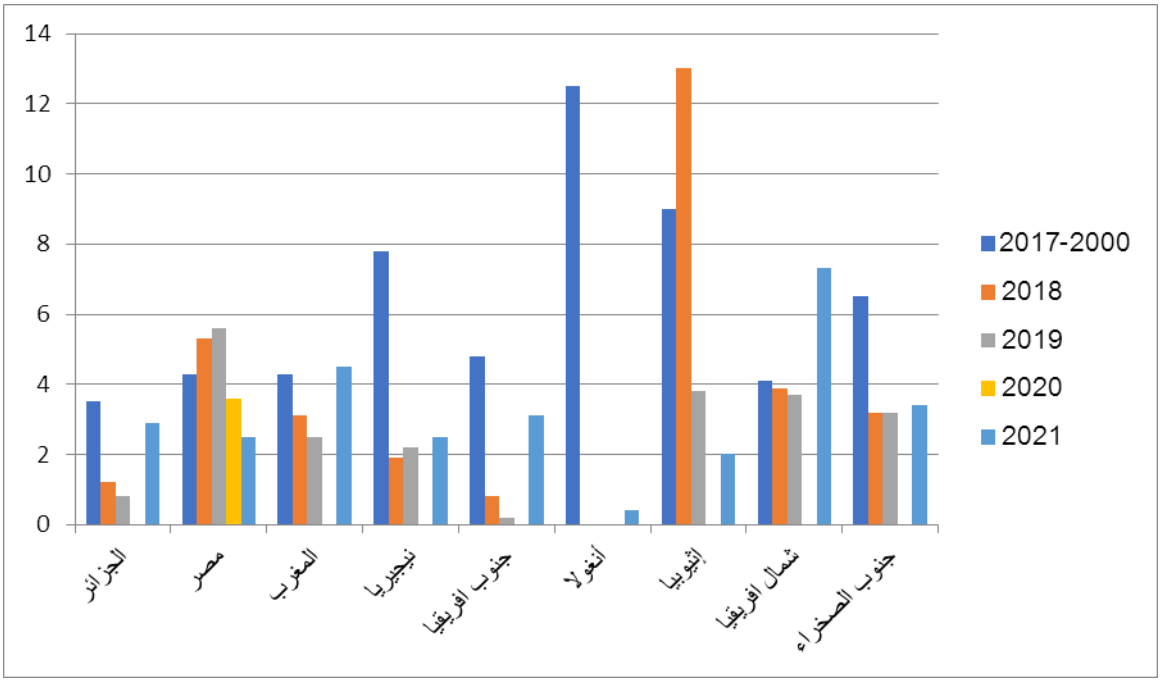


**المصدر**: من إعداد الطالبين بالاعتماد على جدول رقم (02)

2- **التضخم:**

تعاني دول إفريقيا مثلها مثل دول العالم الثالث من مشكل التضخم في الاقتصادات المحلي والجدول الموالي يوضح حجم التضخم في هذه الدول:

**جدول رقم(03): معدلات التضخم في بعض الدول الإفريقية (بالنسبة المئوية)**

| السنوات / الدول | 2017-2000 | 2018 | 2019 | 2020 | 2021 |
|---|---|---|---|---|---|
| **الجزائر** | 4 | 4.3 | 2 | 2.4 | 4.9 |
| **مصر** | - | 14.4 | 9.2 | 5.4 | 7 |
| **المغرب** | 2.5 | 4.6 | 2.9 | 8.2 | - |
| **نيجيريا** | 11.5 | 12.1 | 11.4 | 13.2 | 16 |
| **جنوب افريقيا** | 5.3 | 4.6 | 4.1 | 3.3 | 4.3 |
| **اثيوبيا** | 10.7 | 13.8 | 15.8 | 20.4 | 13.1 |
| **روندا** | 5 | 1.4 | 2.4 | 8 | 2.5 |
| **أنغولا** | 20 | 19.6 | 17.1 | 22.3 | 22.3 |
| **شمال افريقيا** | - | 12.6 | 8.8 | 11.9 | 14.2 |
| **جنوب الصحراء** | 10.7 | 8.4 | 8.5 | 10.8 | 9.8 |

**المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على بيانات صندوق النقد الدولي.**

من خلال الجدول رقم(03) نلاحظ أن معدلات التضخم في إفريقيا مرتفعة نوعا ما بسب ضعف الأداء الاقتصادي لدول إفريقيا وضعف الإنتاج المحلي، فهذه المعدلات تتراوح بين 5% و15% ما عدا في دولة رواندا التي تمتلك أقل معدل للتضخم بنسبة متوقعة 2.5% سنة 2020 وهذا راجع إلى مستوى التطور الذي تشهده الدولة وارتفاع رفاهية المستهلكين ودخلهم. وتمتلك دول شمال إفريقيا مجتمعة متوسط معدل تضخم أكبر من دول جنوب الصحراء حيث تقدر ب 11.9% في المتوسط في شمال إفريقيا و10.8% في جنوب الصحراء حسب إحصائيات سنة

2019 ومن المتوقع أن ترتفع هاته النسب في السنوات القادمة إن تواصلت الدول الإفريقية على الاعتماد على السياسات الاقتصادية الحالية.

**شكل رقم (02): معدلات التضخم في بعض الدول الإفريقية**

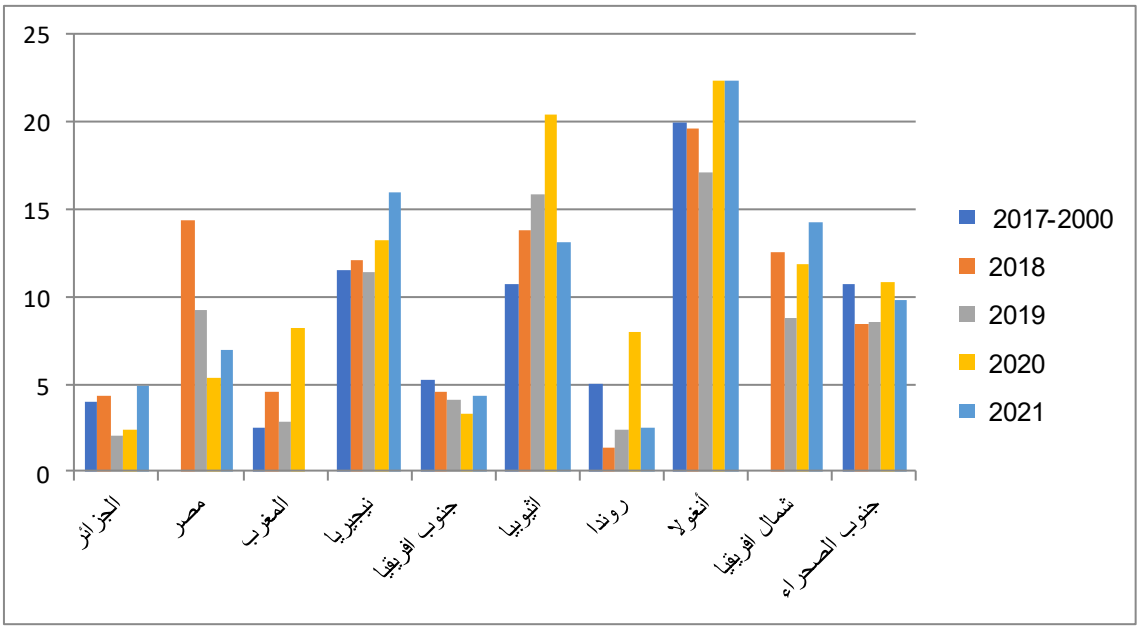


**المصدر:** من إعداد الطالبين بالاعتماد على جدول رقم (02)

3- **الصادرات:** تشهد السنوات الأخيرة انتعاشا كبيرا في الصادرات الإفريقية كما هو موضح في الشكل رقم(02).

**شكل رقم(03): تطور الصادرات في إفريقيا بين 1980-2020**

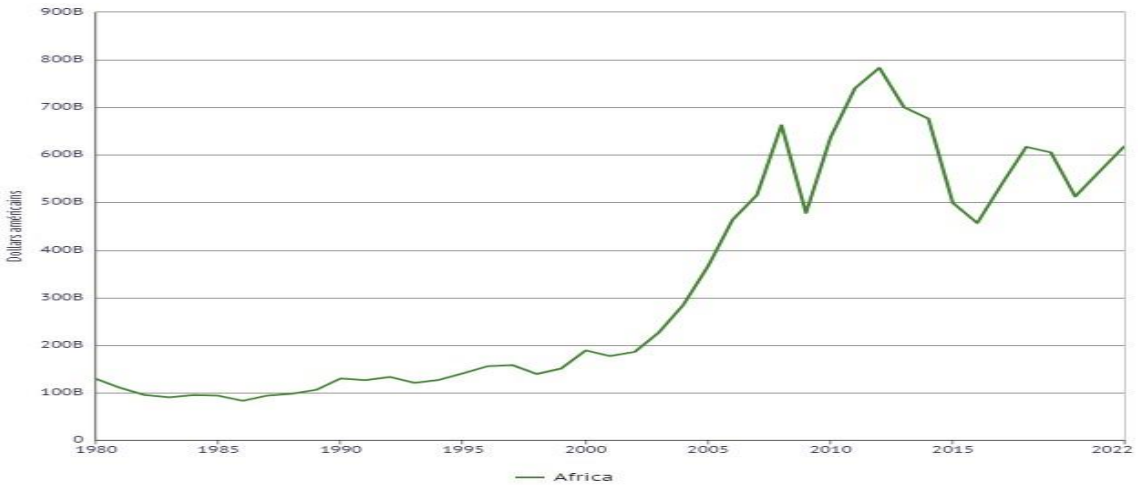


**المصدر:** www.dataportal.opendataforafrica.org

من خلال الشكل رقم(03) نلاحظ أن قيمة الصادرات الإفريقية شهدت ارتفاعا كبيرا من سنة 1980 إلى غاية سنة 2008 بسبب ظهور الدول النفطية كالجزائر ونيجيريا التي ساهمت في زيادة قيمة الصادرات الإفريقية حيث سجلت سنة 2008 662 مليار دولار أمريكي إلا أنه انخفضت سنة 2009 إلى 477 مليار دولار أمريكي بسبب الأزمة العالمية وتأثيرها على الاقتصاد العالمي، وارتفعت قيمة الصادرات إلى 783 مليار دولار سنة 2012 كأعلى قيمة لها في السنوات السابقة وهذا راجع إلى الانتعاش الاقتصادي العالمي وارتفاع أسعار النفط، وانخفضت قيمة الصادرات بعد سنة 2012 حتى 2016 لتسجل قيمة قدرها 456 مليار دولار. ومن المتوقع أن ترتفع سنة 2020 لتصل إلى قيمة 512 مليار دولار و617 مليار دولار سنة 2022 بعد أن شهدت انخفاضا كبيرا في سنة 2019 بسبب تداعيات فيروس كورونا.

4- **الواردات:** تشهد السنوات الأخيرة ارتفاعا في الواردات الإفريقية كما هو موضح في الشكل رقم(03)

**شكل رقم( 04): تطور قيمة الواردات الإفريقية بين 1980-2022**

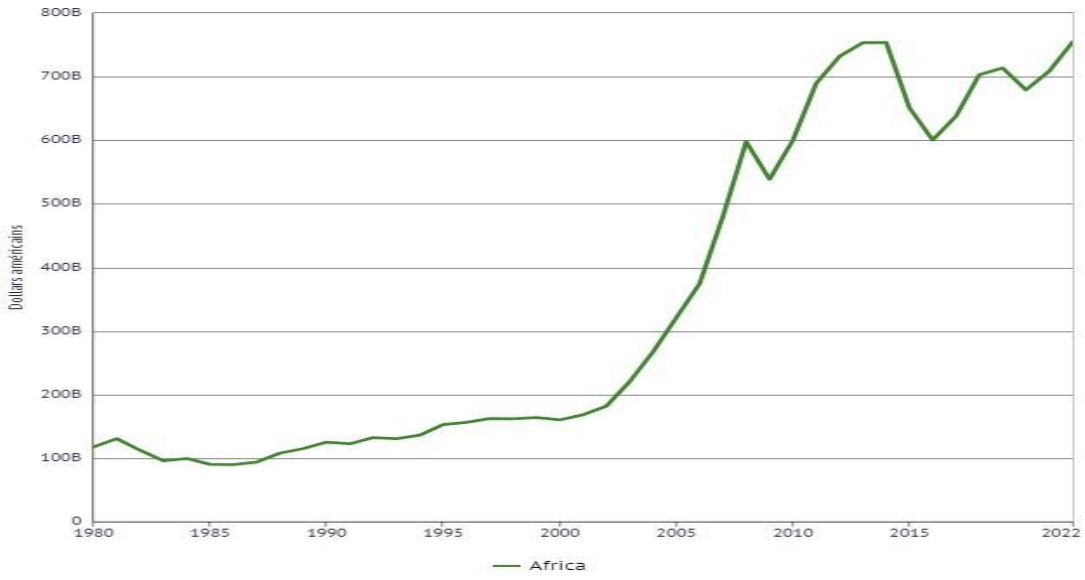


**المصدر**: www.dataportal.opendataforafrica.org

من خلال الشكل رقم(04) نلاحظ أن واردات إفريقيا في ارتفاع مستمر بسبب ازدياد عدد السكان وارتفاع مستوى الطلب لدى الدول الإفريقية وغياب الإنتاج والتنوع الاقتصادي وشهدت

أعلى قيمة لها سنة 2014 ب 753 مليار دولار أمريكي، وسنة 2019 ب 713.5 مليار دولار ومن المتوقع أن تصل سنة 2022 إلى قيمة 754 مليار دولار.

**ثانيا: المتغيرات الاجتماعية**

**1-عدد السكان:** تعتبر قارة إفريقيا من أكثر القارات نموا في معدل السكان وثاني أكثر قارة عددا بعد قارة آسيا والشكل التالي يوضح نمو عدد السكان في إفريقيا من 2011 إلى 2020

**شكل رقم(05): نمو عدد السكان في إفريقيا 2011-2022**

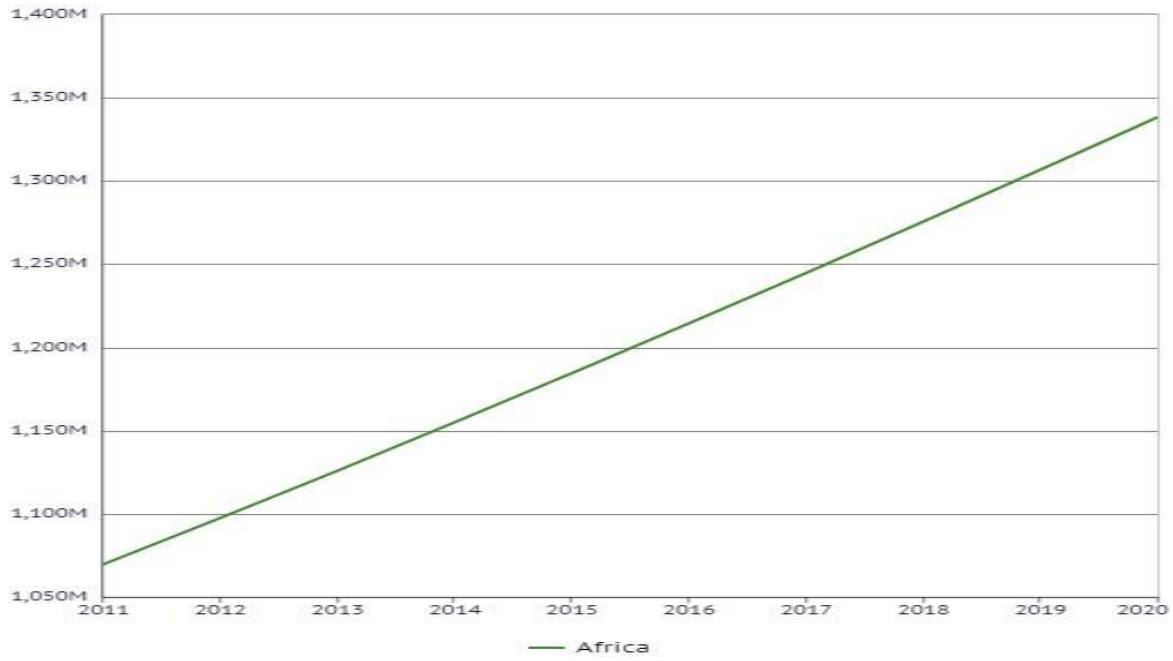


**المصدر**: www.dataportal.socialdataforafrica.com

من خلال الشكل رقم(05) نلاحظ أن نمو السكان في إفريقيا يشهد ارتفاعا كبيرا مع مرور السنوات ففي سنة 2011 كان عدد السكان تقريبا مليار و70 مليون نسمة واستمر في الارتفاع وسجل في سنة 2019 عدد سكان يقدر ب مليار و300 مليون نسمة ومن المتوقع أن يصل عدد السكان سنة 2020 إلى مليار و340 مليون نسمة تقريبا.

**جدول رقم(04): نمو عدد السكان حسب المناطق في إفريقيا (المليون نسمة)**

| السنوات / المناطق | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| شمال افريقيا | 187.1 | 190.4 | 193.6 | 196.8 | 200 | 203 |
| جنوب افريقيا | 190.1 | 194.4 | 198.8 | 203.2 | 207.6 | 212.1 |
| وسط افريقيا | 126.9 | 130.7 | 134.5 | 138.5 | 142.5 | 146.7 |
| شرق افريقيا | 331 | 340.1 | 349.4 | 358.8 | 368.3 | 378 |
| غرب افريقيا | 349.1 | 358.6 | 368.2 | 378 | 388 | 398.2 |

**المصدر:** من إعداد الطالبين اعتمادا على بيانات صندوق النقد الدولي.

من خلال الجدول رقم(04) نلاحظ أن غرب إفريقيا يمتلك أعلى معدل نمو سكان وأكثرهم كثافة حيث قدرت الإحصائيات في سنة 2015 ب 349.1 مليون نسمة وتليها منطقة شرق إفريقيا ب 331 مليون نسمة وثم منطقة جنب إفريقيا ب 190.1 مليون نسمة ثم منطقة شمال إفريقيا ووسط إفريقيا ب 187.1 و126.9 مليون نسمة على التوالي، لتواصل هذه الأرقام في الارتفاع مع مرور السنوات ومن المتوق أن تصل سنة 2020 إلى 398.2 في غرب إفريقيا كأعلى قيمة 398 مليون نسمة ثم تليها منطقة شرق إفريقيا ب 378 مليون نسمة.

**شكل رقم(06): نمو عدد السكان حسب المناطق في إفريقيا (المليون نسمة)**

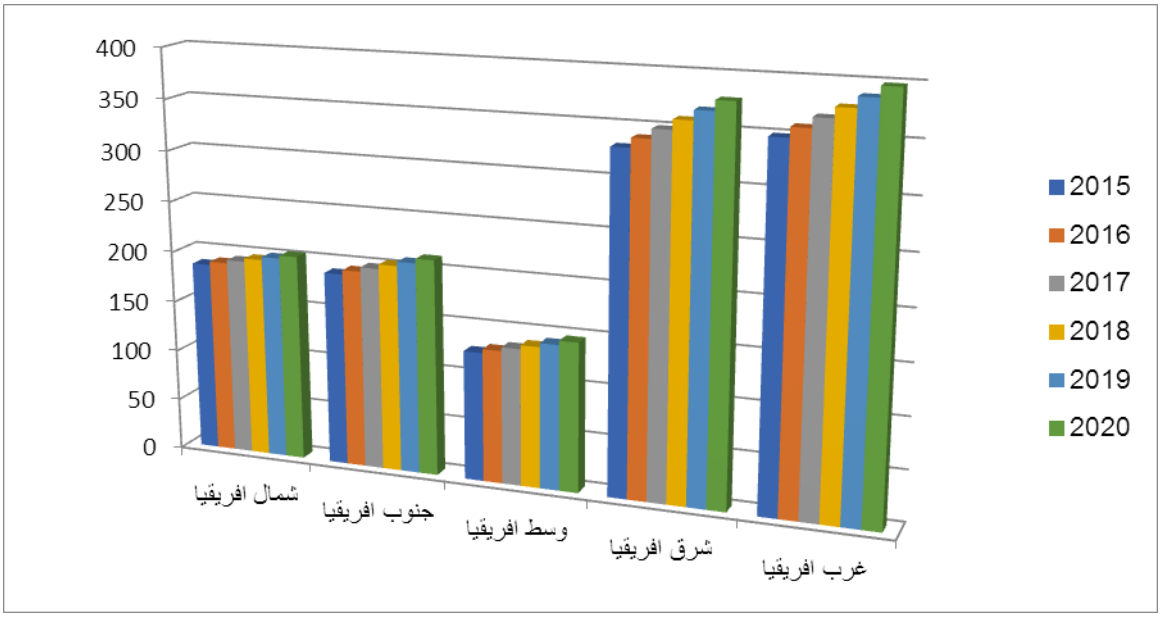


**المصدر**: من إعداد الطالبين بالاعتماد على جدول رقم (06)

**المطلب الثالث: عوامل ضعف التنمية في إفريقيا:**[1]

يمكن إرجاع عوامل غياب التنمية ومعيقاتها في إفريقيا إلى عوامل داخلية وأخرى خارجية.

**أولا: العوامل الداخلية:**

تتمتع القارة الإفريقية بخصوصية من حيث البنية التحتية، تنوع المناخ، كثرة الموارد، التركيبة السكانية، فهي تضمّ تكوينات مجتمعية مختلفة، وثقافات متعددة، تشتمل على لغات وعادات متنوعة، حيث تمّ استغلال هذه الاختلافات وتعبئتها داخليا.

**1 – العوامل الطبيعية:**

تعد القارة الإفريقية واحدة من أكثر القارات تعرضا للتغيرات والتقلبات المناخية، وهذا ما يتسبب في غياب القدرة على التكيف في العديد من القطاعات الاقتصادية الرئيسة في إفريقيا، مما ساهم في تفاقم حجم الأضرار والتحديات التنموية، كالفقر المدقع ومحدودية الحصول على أرس

---

[1] – تمت المعاينة يوم
http://www.investad.com/Portal/africa_addons/InvestAD_EIU_Africa_Report_2012_AR. :
نقلا عن موقع: 08:55. على الساعة2022/05/19

المال، بالإضافة إلى تدهور النظم الأيكولوجية، وبخاصّة الجزء الجنوبي من القارة، والذي شهد في السنوات الأخيرة أعقد الصراعات والنازعات الداخلية بفعل غياب الأمن الغذائي والبحث عن الموارد، نتيجة تضرر القطاع الزراعي والفلاحي في عدة أجزاء من القارة، كإقليم دارفور بالسودان، مالي، الصومال، وغيرها من المناطق التي تشهد حالة الجفاف والتصحر في ربوع القارة.

**2-العوامل المجتمعية:**

إن غياب الدولة ومؤسساتها هو العامل الأساسي الذي يؤدي إلى غياب التنمية، والسبب راجع إلى العجز عن توفير الاستقرار السياسي، نتيجة فقدان دورها الأساسي المتمثل في تلبية مطالب المواطنين، وهذا ما يدفع بهم إلى التمرد والدخول في صراعات من أجل الحصول على الموارد نتيجة للتهميش والشعور بالإقصاء وتردي شرعية النظام السياسي، خاصة في الدول المتعددة الأعراق والإثنيات ولعلّ أبرز مثال على ذلك: ما يحدث من صراعات داخلية في السودان، مثل نزاع دارفور: هو نزاع قائم على غياب الأمن الغذائي بالأساس، مما دفع بالقبائل غير العربية إلى التمرد نتيجة شعورها بالإقصاء والتهميش من حيث السياسات التنموية، والخلل في ذلك يعود إلى السياسات الاقتصادية الحكومية التي لم تكن في المستوى، وتميزت بالعشوائية، فبالرغم من ارتفاع معدل النمو الاقتصادي من 1995م إلى 2009م بعد اكتشاف النفط بالسودان، فإن حكومة الدولة لم تستطع الاستفادة من مداخيل صادرات هذا المورد بطريقة فعالة، نتيجة مواصلة اتباع النموذج الاقتصادي الرأسمالي نفسه الذي ساد أثناء حكم الاستعمار، كذلك دون إهمال تراجع وانخفاض الإنتاج الزراعي لصالح الإنتاج الصناعي.

فطبيعة الدولة الإفريقية، بحكم تاريخها الاستعماري، جعلها مجرد نسخة إفريقية لدولة المستعمر، حيث حافظت على مؤسساته نفسها التي تركها، وأبقت على نخبة سياسية مشبعة بثقافةٍ غربية، حرصت على تنفيذ مخططات التبعية، ومن ثم وسعت الهوية بين الفرد والدولة، وجعلته يبحث عن هويته وذاته بعيداً عنها، وهذا ما جعل العديد من الدول، على غرار بورندي وافريقيا الوسطى وكينيا، تعاني من أزمة الهوية وانعدام الاستقرار السياسي.

وباستثناء تنزانيا، لم تتمكن دولة في شرق إفريقيا ووسطها من تحقيق التجانس العرقي، ففي الوقت الذي زاد فيه العداء العرقي في كينيا، نجحت تنزانيا في تحقيق التعايش السلمي بين المجموعات العرقية والدينية، فتعدد قبائلها، والذي بلغ ما يقارب الـ 100 قبيلة، لم يمنعها من تحقيق المساواة والتداول السلمي للسلطة، والتناوب على الحكم بين المسلمين والمسيحيين، وانما جعل منها نموذجا للاستقرار السياسي والتعايش الديني في إفريقيا واستطاعت أن تعكس هذا النجاح السياسي والمجتمعي اقتصاديا، فاليوم تنزانيا أصبحت من أسرع الاقتصادات نموا في إفريقيا الشرقية، حيث بلغ معدل إنتاجها المحلي 6.9% في 2014، كما نجحت في تطوير اقتصاداتها التحويلية والصناعية. وحتى إن لم تنجح في تحقيق مراتب أعلى اقتصاديا وتنمويا بفعل تآكل بنيتها التحتية وارتفاع معدلات الفقر، فإن ذلك لن يعيق مسارها التنموي، ففي السنوات المقبلة ستكون في وضع أمثل لأن التحدي الرئيس ومشكلة الهوية وأزمة التوزيع تجاوزته، يبقى فقط مشكلة التكنولوجيا وتطوير البنى التحتية وتوفير فرص العمل والخدمات، وهذا ليس بالأمر الصعب عندما تتوافر الإرادة الحقيقية لبلوغ مستويات أفضل تنمويا.

**3- العوامل السياسية:[1]**

إن السبب الرئيسي الذي أدى إلى تغييب عنصر «التنمية الاقتصادية» في القارة راجع إلى انشغال القوى السياسية بالسلطة بدلا من التركيز في مواضيع ومجالات التنمية الاقتصادية، فلتحقيق غرض الوصول إلى السلطة نفذت العديد من الأساليب من بينها: التمرد، العصيان المدني، الحروب الأهلية، الانقلابات العسكرية، وهذه الأخيرة تعد من سمات القارة الإفريقية، حيث كانت تتم الإطاحة بالأنظمة عبر الجيوش وباستغلال الضعف الاقتصادي كسبب لتنحية النخب التي لا تخدم المصالح العسكرية، وهذا ما ساد في كل من أوغندا في ديسمبر 1999م، وغينيا بيساو 2003م، ومصر 2012م، ومن هنا تظهر سيطرة المصالح الضيقة على حساب مصالح

[1]-خيري عبد الرازق جاسم، التجربة الديمقراطية في موريتانيا دراسة في الإصلاح السياسي، مجلة دراسات دولية، العدد 43، موريتانيا ، 2020، ص 112.

الشعوب ورفاهيتهم الاقتصادية، وتفشي الفساد ونخره لكل الأجهزة السياسية داخل الدول الإفريقية.
كما يمكن إرجاع سبب غياب التنمية الاقتصادية في إفريقيا إلى غياب أحزاب سياسية فعلية، لأن الواقع يؤكد أن استقرار النظم السياسية مرتبط بقوة الأحزاب وليس بطبيعة النظام الحزبي، فلا يهم إن كان أحاديا أو تعدديا، ما دام الهدف هو الوصول إلى السلطة، وتحقيق التداول، وتقديم البرامج والبدائل لإيجاد الحلول وتحقيق التنمية بمختلف مجالاتها.

اعتمدت معظم الدول الإفريقية على نظام الحزب الواحد استكمالا لمسيرة النضال الثوري للحزب الذي ساهم في تحرير البلاد من المستعمر، وبذلك أخذ على عاتقه اتباع الاستقلال السياسي بالتحرر الاقتصادي، ولكن لم تنجح تلك الأحزاب لا في تحقيق التنمية ولا في ضمان الاستقلالية وإنما حافظت على نهج المستعمر وفي الوقت نفسه حققت مصالحه بالوكالة.
وفي هذا السياق يمكن الإشارة إلى طبيعة الأنظمة السياسية الهجينة التي تحكم الدول الإفريقية حيث لم تعد ديكتاتورية ولا ديمقراطية في الوقت نفسه، بل حصرت الدولة في شخص الرئيس وحاشيته والمستفيدين منه، فلغرض الإبقاء على السلطة تم تبني حيلة تعديل الدستور للاستمرار في الحكم، إضافة إلى تزوير الانتخابات وتعديل النّظم الانتخابية وفق ما يتلاءم مع طموحات القادة والنخب، وهذا ما يستدعي تجديد نمط الثقافة السلطوية، وتبني الخيارات الديمقراطية لتجسيد سياسة التوافقات، وفتح المجال لتطوير البنى التحتية، ودفع عجلة التنمية الاقتصادية.

**4- العوامل الاقتصادية والاجتماعية:** [1]

إن أكبر معيقات التنمية الاقتصادية في إفريقيا ترتبط بعدم توفر خريطة استثمارية متكاملة تو ضح مختلف الأنشطة في مجال الاستثمار، وكذا ضعف البنية التحتية للقارة الإفريقية وغياب المنشآت والمواصلات الحديثة، فبرغم التحسينات فلا تزال القارة بعيدة عن الوضع الأمثل، إلى جانب عدم الاهتمام الكافي بمستوى التدريب التقني والفني، وبالتالي غياب يد عاملة إفريقية

[1]- الصادق محمود عبد الصادق، مقومات ومعيقات التنمية الاقتصادية في إفريقيا: نظرة جغرافية، مجلة الجامعة الأسمرية، العدد 21، 2011، ص383.

مؤهلة.

إن مؤشر الفقر في البلدان الإفريقية أعلى بكثير مقارنة ببقية المناطق النامية الأخرى، حيث يقدر عدد الفقراء الذين يعيشون بدولارٍ واحدٍ في اليوم حوالي 46% من إجمالي سكان القارة، وهذا بالرغم من التحسينات الكبيرة في نموّ الناتج المحلي الإجمالي لإفريقيا في السنوات الأخيرة، ويعود ذلك لفقدان غالبية الشباب لوظائف ومصادر دائمة للدخل، فمن بين التحديات الاقتصادية التي تعانيها إفريقيا نجد انخفاض اليد العاملة في قطاعات النمو، وتمركز معظم العاملين في مجال الزارعة، ولكن نظرا للتقلبات المناخية فإن القارة عرفت انخفاضا في مستوى الإنتاج الزراعي، ومن ثم لم تتمكن من توظيف المواطنين ولا تحسين دخلهم الفردي في الوقت نفسه.

ويعود سبب تأثر الجانب الاقتصادي في القارة الإفريقية إلى غياب التجهيزات الملائمة للإنتاج الزراعي وعدم الاستفادة من فرص العولمة، وعدم اهتمام القادة السياسيّين في إفريقيا بتبني مشاريع التنمية الوطنية بما في ذلك استراتيجيات الحد من الفقر.

**ثانيا: العوامل الخارجية:**[1]

لا يمكن حصر المعيقات الخارجية للتنمية في الاستعمار التاريخي فحسب، فاليوم لم تعد إفريقيا مستعمرة أوروبية فقط، وانما هي كذلك محلّ تنافس من قِبل أقطاب دولية أخرى عبر الشركات متعددة الجنسيات وضغوط المؤسّسات المالية الدولية بفعل تراكم الديون على الدول الإفريقية، وبهذا أصبحنا نتحدث عن نمط احتلالي حديث يتم بواسطة الغزو الثقافي والاقتصادي لخدمة مصالح الدول الصناعية الكبرى.

لذا فإن إثارة المشكلات، وتعددية النزاعات والصراعات، ومحاربة الإرهاب، ما هي إلا استراتيجيات غربية لتوفير المواد الخام لصناعتها وتهيئة السوق لسلعها ومنتجاتها بقصد إبقاء دول القارة في استهلاك مستمر لمنتجات الشركات الغربية، أضف إلى ذلك أن الأطماع والاستراتيجيات

[1]– خطاري ولد أحمد ولد أبيه: دور السياسات الاقتصادية في مكافحة الفقر في موريتانيا، مجلة جامعة القدس المفتوحة والدراسات الإدارية والاقتصادية، العدد 03، جوان 2015، ص182.

والمخططات تزداد وتتسع كلما زاد الفقر والجهل والحروب داخل دول القارة الإفريقية.

أما مساهمة إفريقيا في التجارة الدولية فتقدر بنسبة 2% فقط مقارنة بآسيا وأمريكا اللاتينية اللتين تساهمان بـ 17% و5% على التوالي، هنا يتضح فارق تهميش القارة الإفريقية من حيث التجارة الدولية وهي التي تشكّل نسبة 60% من دخلها إضافة إلى انخفاض معدل الاستثمار الأجنبي إلى 15% فقط.

وانطلاقاً من ذلك يظهر أنّ كلا العاملين الداخلي والخارجي يساهمان في عرقلة المسيرة التنموية اقتصاديا في إفريقيا، فالبيئة الداخلية بطبيعتها وتركيبتها عمقت من أزمة القارة اقتصاديا زيادة على مخلفات الاستعمار الذي تسبب في تفكيك البنية التحتية للدولة وعطل نموّها وبالتالي أبقى الدول الإفريقية في مرحلة الإنتاج بدلا من التصنيع.

## المبحث الثاني: التكتلات الاقتصادية الإقليمية في القارة السمراء

إن الاهتمام بالتجمعات الاقتصادية في القارة الإفريقية ضرورة تحتمها الظروف التي يعيشها العالم، إلا لم يعد للكيانات الصغيرة ناهيك عن الدول التي تقف وحيدة، لذلك وحدث الرغبة لدى دول القارة في ألا تكون مهمشة في عالم لم يعد للضعيف فيه مكان، حيث أصبح الاقتصاد هو القوة الأعظم مما جعل دول القارة على اختلافها تحرص للانضمام لهذه التجمعات.[1]

### المطلب الأول: نشأة أهم التكتلات الإقليمية الإفريقية

حاولت الدول الإفريقية الدخول في علاقات اندماج وتكامل فيما بينها فظهرت محاولات عديدة وعلى مستويات مختلفة، كما أن بعض المحاولات ظهرت قبل الاستقلال، ضمن إطار وضعته بعض الدول الاستعمارية لتجميع مستعمراتها وربطها مع بعضها البعض.[2]

وليصبح فيما بعد التكامل الاقتصادي أحد أهم أهداف البلدان الإفريقية منذ استقلالها في سنوات الستينات، معنوا بذلك عن ضرورة ملحة لتحقيق التنمية في القارة الإفريقية.

لقد أصبح التكامل الاقتصادي ضرورة ملحة نتيجة الإرث الاستعماري، ففي نهاية عهد الاستعمار، كانت القارة مرأة إلى بلدان واسعة المساحة وقليلة الكثافة السكانية من خلال مساحتها يمكن لإفريقيا أن تحتضن كل من الصين، الولايات المتحدة الأمريكية والهند، أوروبا وكذا اليابان، رغم ذلك فإن تعداد سكا ما لا يمثل سوى ربع سكان الدول السابقة.

بعد استقلال هذه البلدان، أعطت الأولوية التوحيد إفريقيا اقتصاديا وسياسيا هذه الوحدة كانت لابد أن قمر عن طريق خلق التجمعات الاقتصادية الإقليمية والتي تهدف بدورها إلى تكامل القارة.

---

[1] – نبيل عشمان، خطوات على طريق الوحدة الاقتصادية، دور آفاق إفريقية، المجلد الثاني العدد السابع، 2001، ص5.

[2] – البشير الكوت، المنظمة الإقليمية الفرعية في إفريقيا، دراسة لأبرز المنظمات، الطبعة الأولى، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، ليبيا، 2008، ص25.

كما عمدت الدول الافريقية إلى الدخول في تكتلات اقتصادية إقليمية إذ يوجد اليوم العديد من التجمعات الاقتصادية الاقليمية في القارة الإفريقية على غرار باقي مناطق العالم، ومعظم هذه البلدان تساهم في العديد من المبادرات التكاملية الإقليمية.

واعتبار أن هذا التنظيم يمنح إطار تخطي عقبات التجارة البينية الإفريقية وإزالة هذه الأخيرة يؤدي إلى خلق أسواق إقليمية أكثر اتساع مما يحقق اقتصاديات الحجم، دعم نظم الإنتاج، والأسواق وتعزيز القدرة التنافسية لإفريقيا من سنوات الستينات والثمانيات كانت هناك أكثر من 200 مبادرة حكومية دولية واتفاقيات التعاون الاقتصادي والإقليمي.[1]

بدء التوجه نحو التعامل الاقتصادي والسياسي في القارة الإفريقية منذ سنة 1963 تاريخ إنشاء منظمة الوحدة الإفريقية والتي لها أغراض سياسية في المقام الأول إذ نصت ومن خلال المادة الثانية من اتفاقية النشأة على: تعزيز الوحدة، تكثيف التعاون، المشارك من الأراضي، النزاهة والقضاء على جميع أشكال الاستعمار.[2]

لتأتي فيما بعد خطة عمل "لاغوس" والتي اعتمدت في أفريل 1980، كرد على تدهور الوضعية الاقتصادية للبلدان الإفريقية، مقترحة استراتيجيات لإشراك إفريقيا في العملية التنموية المستدامة معارضة بذلك السياسات السائدة منذ سنوات الستينات، وقد عمدت خطة لاغوس إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية:

- نمو اقتصادي قوي ومستدام.
- تحويل الهياكل الاقتصادية.
- قاعدة موارد مستدامة.

[1] – جمال الدين العاقر، دور التكتل الإقليمي في تحقيق التنمية الاقتصادية دراسة التجربة التكاملية في القارة الإفريقية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة عبد الحميد عهري قسنطينة02، ص128.

[2] – جمال الدين العاقر، المرجع نفسه، ص128-129.

واعتماد التكامل على المستويات الإقليمية وشبه الإقليمية كآلية رئيسية لإعادة هيكلة القارة الإفريقية المجزأة وتحويلها إلى كيانات اقتصادية إقليمية ليبقى الهدف الجوهري لخطة عمل لاغوس هو تحقيق تكامل إقليمي فعال مرورا باستقلال ذاتي على المستوى الوطني والجماعي.

وقد استمرت البلدان الإفريقية في الاعتقاد أن المقاربة الإقليمية هي أفضل وسيلة لتحقيق التنمية الاقتصادية، ليفتح فصل جديد في قضية التكامل الإقليمي في إفريقيا يوم 3 جوان 1991 بأبوجا بنيجيريا .

أين تم التوقيع على اتفاقية أبوجا ودخلت حيز التنفيذ في سنة 1994، راسمة خريطة واضحة لمراحل الاندماج الاقتصادي في إفريقيا.

**جدول رقم(05):مراحل تطبيق اتفاقية "ابوجا" 2028-1991**

| | |
|---|---|
| المرحلة 1 | تفعيل التكتلات الاقتصادية الحالية وخلق تكتلات جديدة في ظرف 5 سنوات |
| المرحلة 2 | تثبيت الحقوق الجمركية والعراقيل الأخرى ضد التجارة الإقليمية وتثمين التكامل القطاعي خاصة في التجارة، الزراعة، المالية، النقل والاتصالات، الصناعة والطاقة وكذلك تنسيق النشاطات بين التجمعات. 8سنوات |
| المرحلة 3 | خلق مناطق التبادل الحر والاتحادات الجمركية في كل تكتل إقليمي (10 سنوات) |
| المرحلة 4 | تنسيق وتجانس أنظمة الجمركية وغير الجمركية بين التجمعات، من أجل الوصول إلى مرحلة إتحاد جمركي قاري |
| المرحلة 5 | وضع سوق إفريقية مشتركة وتبني سياسة مشتركة (4 سنوات) |
| المرحلة 6 | اندماج جميع القطاعات، إنشاء بنك مركزي إفريقي وعملة إفريقية موحدة، إنشاء وحدة اقتصادية ونقدية. وانتخاب برلمان إفريقي (5 سنوات) |

**المصدر:** جمال الدين العاقر، المرجع السابق، ص129.

من أجل تحقيق الأهداف التي جاءت بها هذه الاتفاقية على المجموعة أن تقوم بتأمين وعلى مراحل:

- تقوية التجمعات الاقتصادية الإقليمية الحالية وإنشاء أخرى في الأماكن التي لا تتواجد بها.
- المصادقة على اتفاقيات من أجل تنسيق السياسات في المجموعات الاقتصادية الإقليمية المتواجدة أو المستقبلية.
- ترقية وتحسين البرامج الثنائية للاستثمار في مجالات الإنتاج والمتاجرة بمختلف المنتجات والمدخلات في إطار استقلالية جماعية.
- تحرير التجارة بين الدول الإفريقية والأعضاء في هذه التكتلات من خلا تقليص الحقوق الجمركية على الاستيراد والتصدير، إزالة العراقيل غير الجمركية بين الدول الأعضاء من أجل خلق منطقة تبادل حر على مستوى كل مجموعة اقتصادية إقليمية.
- تنسيق السياسات الوطنية من أجل تطوير النشاطات الإقليمية، خاصة في قطاعات الزراعة، الصناعة، النقل والاتصالات، الطاقة، والموارد الطبيعية، التجارة، النقد والمالية، الموارد البشرية، التعليم والثقافة، العلوم والتكنولوجيا.
- تبني سياسة تجارية مشتركة اتجاه باقي الدول.
- خلق والمحافظة على تعريفة خارجية مشتركة.
- خلق سوق مشتركة.
- إزالة وبصورة تدريجية للعوائق أمام حرية انتقال الأشخاص، السلع والخدمات، رؤوس الأموال.
- خلق صندوق للتضامن، التنمية والتعويض للتجمعات الإقليمية.
- منح معادلات خاصة وتبني إجراءات لصالح الدول الأعضاء الأمثل تقدم.
- تنسيق وترشيد نشاطات المنظمات الدولية الإفريقية الحالية وخلق هيئات حديثة في حال

تطلب الأمر، من أجل تحويلها إلى أعضاء المجموعة.

- خلق هيئات دولية من أجل تبادل الخبرات في المجال الزراعي.
- تعاون وتنسيق السياسات من أجل المحافظة على البيئة.

في 2001 تم تسريع المحادثات حول التكامل الاقتصادي مع تنصيب مجموعة الاتحاد الإفريقي وبعث الاتفاقية الجديدة من أجل تنمية إفريقيا (NEPAD) والذي يهدف إلى تخصيص وعلى المستوى الإقليمي متحات عمومية مهمة (النقل، الطاقة، تكنولوجيات الاتصال)، إضافة إلى تعزيز التجارة والاستثمارات البينية.

ومن أهداف الاتحاد الإفريقي: [1]

- تحقيق وحدة وتضامن أكبر بين البلدان والشعوب الإفريقية؛
- تعزيز الوحدة والتضامن بين الدول الإفريقية؛
- الدفاع عن سيادة دول القارة وسلامة أراضيها واستقلالها؛
- التعجيل بالتكامل السياسي والاجتماعي والاقتصادي للقارة؛
- تعزيز الأمن والاستقرار في القارة.

**الفرع الأول: دوافع التكامل الاقتصادي**

إن اهتمام البلدان الأفريقية بالتكامل الاقتصادي، شأنها في ذلك شأن باقي الدول، لا ينبع من الاعتبارات الاقتصادية فحسب، بل أيضا النوع عن عوامل سياسية واجتماعية، والتي يمكن تفهمها على النحو التالي:[2]

**أولا: الدوافع الاقتصادية**

- الأسلوب الاقتصادي الجديد والذي خطط لاستنزاف خيرات إفريقيا وتعميق ثقافة التبعية

[1] – الاتفاقية الجديدة من أجل تنمية إفريقية مهدي دهب حسن دهب، الاتحاد الإفريقي والإصلاح السياسي، مجلة دراسات افريقية، ص 30، جامعة إفريقيا العالمية، السودان.

[2] – يوسف خميس أبو رفاس، دور التكتلات الإقليمية في تعزيز الوحدة الاقتصادية والسياسية في إفريقيا، مجلة جامعة إفريقيا العالمية، نوفمبر 2005، ص20.

الاقتصادية.

- حالة التخلف الذي تعيشه إفريقيا.
- انخفاض شروط تبادل المواد الأولية بالسنة للموارد المصنعة.

**ثانيا: الدوافع السياسية**

على المستوى السياسي فإن الدافع من الاندماج الاقتصادي ينبع من افتراض أن الاعتبارات المتعلقة بالتحديث والاستقلالية الحقيقية بالنسبة إلى جميع الدول الإفريقية تجعل من التكامل وسيلة لا مفر منها.

قد كانت الرغبة في تحرير القارة من الاستعمار هي الهدف الرئيسي لمحاولات الوحدة الإفريقية الاقتصادية في وقت من الأوقات، سواء كان استعمار مباشر أو تفرقة عنصرية، ولكن سرعان ما تلاشى هذا الدافع بعد أن نالت دول إفريقيا استقلالها، الرغبة في إبعاد القارة من التطاحن بين المعسكرين الشرقي والغربي باتخاذ سياسة عام الانحياز ويبدو هذا جليا في انضمام معظم الدول الإفريقية المستقلة آنذاك لمجموعة دول عدم الانحياز.

ويبقى في الأخير الدافع الأساسي للتكتلات الإفريقية تلك المتعلقة بالجانب الاقتصادي الوحدوي باعتبارها النواة الأساسية الموحدة الاقتصادية الإفريقية.

**الفرع الثاني: أهداف التكتلات الاقتصادية الإفريقية:**

إن الأهداف الكامنة وراء التكامل الاقتصادي واحدة بوجه عام، وإن كانت في حالة الدول الإفريقية هي الأكثر إلحاحا، فلم يكن الغرض من المجموعة الأوربية اقتصاديا فقط، بل يتعداه إلى النواحي السياسية، وإن كان التعاون الاقتصادي يأتي في المرتبة الأولى، ومن ثم فقد لا يؤدي التعاون الاقتصادي إلى اتساع التنمية الاقتصادية فحسب، بل قد يتضمن الاهتمام بالتعاون على

المستوى السياسي للوقوف كجبهة إفريقية واحدة في الشؤون الخارجية للنهوض بإفريقيا اقتصاديا واجتماعيا، وهناك عدة أهداف للتعاون الإفريقي، ويمكن أن نجعلها في النقاط التالية: [1]

- الحد من مسلسل نهب ثروات إفريقيا من قبل الدول الرأسمالية والحد من التخلف والتبعية.
- تقوية موقف الدول الإفريقية إزاء المشاكل والقضايا العالمية، دفع تجارب التكامل لمجابهة التكتلات الأخرى ونظم الحماية فيها.
- تعزيز نمو التجارة الإقليمية بإلغاء الحواجز الجمركية وغير الجمركية، تقوية التنمية الإقليمية من خلال ترقية القطاعات الاقتصادية والهياكل الإقليمية، إلغاء الحواجز أمام التنقل الحر لعوامل الإنتاج، وكذا تعزيز التعاون النقدي.

دفع عمليات الإنماء الزراعي والصناعي إن التخصص في الإنتاج الزراعي على أساس الاختلافات في نوع المية من الأحوال الجوية فضلا عن المهارات المتوافرة، هو أفضل الأساليب لزيادة الإنتاج الزراعي، وكذلك الدعم التبادل الثواني على المستوى الإقليمي من الدول النامية.[2]

في الأخير يمكن القول أن التكامل الاقتصادي الإفريقي يجيب عن خاصيتين أساسيتين: الأولى وتتمثل في تعزيز الوحدة السياسية على المستوى الإفريقي، الثانية وتتمثل في تفعيل النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، إذ تعد الإقليمية وبصفة خاصة تلك التي تتعلق بتكامل الأسواق على المستوى القاري، وسيلة لمساعدة البلدان الإفريقية على تخطي المشاكل الهيكلية التي واجهتها.

**الفرع الثالث: أهم التكتلات الاقتصادية الإقليمية الإفريقية**

إن الهدف الأساسي من فكرة التكامل الاقتصادي الإفريقي هو خلق مجموعة اقتصادية إفريقية، ومن أحل ذلك اعترف الاتحاد الإفريقي بثمانية تكتلات اقتصادية إقليمية وهي :[3]

- اتحاد المغرب العربي. "UMA"؛

---

[1] – يوسف خميس أبو رفاس، دور التكتلات الإقليمية في تعزيز الوحدة الاقتصادية والسياسية في إفريقيا، مجلة دراسات إفريقية، جامعة إفريقيا العالمية، السودان، العدد32، 2004، ص ص 105-106.

[2] – جمال الدين العاقر، المرجع السابق، ص133.

[3] – يوسف خميس أبو رفاس، دور التكتلات الإقليمية في تعزيز الوحدة الاقتصادية والسياسية في إفريقيا، مرجع سابق، ص108.

- السوق المشتركة لإفريقيا الجنوبية وإفريقيا " كوميسا" COMESA
- مجموعة إفريقيا الشرقية EAC؛

- مجموعة بلدان الساحل الصحراوي، CEEAC
- المجموعة الاقتصادية لدول إفريقيا الشرقية، CENSAD
- الهيئة الحكومية من أجل التنمية "إقادا ". IGAD
- المجموعة الاقتصادية لدول إفريقيا الغربية CEDEAO؛
- مجموعة تنمية إفريقيا الجنوبية "سادات SADC

قطعت هذه التكتلات أشواطا متباينة من مراحل التكامل الاقتصادي والجدول (4-2) بين أهم تكتلات القارة الإفريقية.

يوجد حاليا سنة عشر (16) تكتل إقليمي، ثمانية منها معترف بها من قبل الاتحاد الإفريقي، تعمل كدعامات لإنشاء المجموعة الاقتصادية الإفريقية.

يحتوي الجزء الغربي من القارة على ثلاث تكتلات على غرار: " الإيكواس"، " السيدياو"، واتحاد بحيرة مانو.

**أولا:** تم إنشاء المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا في 28 ماي 1975، بهدف تعزيز الاندماج الاقتصادي من أجل الوصول إلى وحدة اقتصادية لإفريقيا الغربية عن طريق مجموعة من الأهداف التي ترمي إلى تحقيق تجانس السياسات الوطنية في جميع القطاعات الاقتصادية (زراعة، صناعة، نقل، اتصالات، طاقة، تجارة، نقود ومالية)، خلق سوق مشتركة وتحقيق وحدة نقدية، يشترك في هذا التكامل خمسة عشر دولة ويعد أكبر تكتل إقليمي إفريقي من حيث عدد السكان حيث يحتوي على أكثر من 302 مليون نسمة وهو ما يمثل ثلث سكان القارة.

**ثانيا:** تأسست سوق الكوميسا في 08 فيفري 1994، وضمت السوق 23 دولة مؤسسة هي أعضاء المنطقة ومعها الكونغو الديمقراطية، مع إمكان ضم بوتسوانا وجنوب إفريقيا وهما غير مؤسستين، وأخيرا في عام 1998 ضم دولة إفريقية إذا كانت محاورة لإحدى الدول الأعضاء،

فانضمت مصر في نفس السنة، وتأجل انضمام مدغشقر إلى 1995، وسيشل 1998، بينما انسحبت ثلاثة دول: ليسولو 1996، موزمبيق 1997، تنزانيا 2000 .[1]

وتضم الكوميسيا في عضويتها الآن 19 دولة يهدف هذا التكتل الاقتصادي إلى:[2]

– التوصل إلى النمو المتواصل والتنمية المستدامة في الدول الأعضاء عن طريق تشجيع هيكل إنتاج وتسويق متوازن ومتناسق.

– العمل على تعزيز العلاقات بين دول العالم والسوق المشتركة.

– دفع عجلة التنمية المشتركة في جميع مجالات النشاط الاقتصادي والتبني المشترك لسياسات الاقتصاد الكلي وبرامجه لرفع مستويات المعيشة وتشجيع العلاقات الاقتصادية بين الدول الأعضاء.

وقد اعترفت الدول الأعضاء بأنه لا يمكن خلق مساحة اقتصادية كافية لجذب وإعطاء ضمانات الاستثمار المحلي، البيني والأجنبي في ظل التبعية الكلية.

**ثالثا:** وضعت معاهدة مجموعة إفريقيا الشرقية، التي دخلت حيز التنفيذ عام 2001، تكتلا يتكون من كينيا، أوغندا وتنزانيا، في عام 2008 ثم توسيع هذا الترتيب الإقليمي ليشمل كل من بورندي ورواندا .

وبحسب المادة 5 من اتفاقية النشأة، يهدف هذا التكامل إلى تطوير السياسات والبرامج الرامية إلى توسيع التعاون بين الدول الأعضاء واستثماره من أجل تحقيق الفوائد المتبادلة في المجالات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، البحث والتكنولوجيا، الدفاع، الأمن، الشؤون القانونية والقضائية.

[1] – ولد محمد عيسى محمد محمود، معوقات التكتلات الاقتصادية الافريقية في البلدان النامية ، دراسة حالة الكوميسا، مجلة الباحث ، عدد 10، 2012، ص23.

[2] – حرم محمد بدوي محمد، عبد العظيم سليمان المهل، أثر اتفاقية الكوميسا على الميزان التجاري (2001–2012) ، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 16(2)، ص82.

**رابعا:** وفي جويلية 2010، تم إطلاق السوق المشتركة لشرق إفريقيا (ايك) أي بعد حوالي خمس سنوات من إنشاء الاتحاد الجمركي لهذه المجموعة.

**خامسا:** مجموعة جنوب إفريقيا للتنمية، ثم انشاؤها سنة 1992، وتضم 15 دولة، تنص اتفاقية النشأة على تحقيق نمو اقتصادي دائم وتنمية اقتصادية واجتماعية تسمح بالقضاء على الفقر، تحسين المستوى المعيشي للمواطنين والقضاء على التفاوتات الجهوية، الدفاع ونشر الديمقراطية.

يتميز هذا التكامل بوفرة الموارد الطبيعية وإمكانات اقتصادية لا بأس بها، خاصة مع الدور الرئيسي الذي يلعبه اقتصاد جنوب إفريقيا مما يمكن البلدان الأعضاء من الخروج نوعا ما من التهميش الاقتصادي.

**سادسا:** المجموعة الاقتصادية لدول إفريقيا الوسطى، أنشأ هذا الاتحاد عام 1983 ودخل حيز التنفيذ عام 1985، ومن أهدافه نجد:

تعزيز وتقوية تعاون متناغم وتنمية متوازنة وذاتية في جميع المجالات النشاط الاقتصادي وبالأخص في قطاع الصناعة، النقل والاتصالات، الطاقة، الزراعة، الموارد الطبيعية، التجارة، الجمارك، المشاكل النقدية والمالية الموارد البشرية، السياحة، التعليم والثقافة، العلوم والتكنولوجيا، تنقل الأشخاص من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي الجماعي، رفع مستوى المعيشة للسكان، زيادة ومحافظة على التوازن الاقتصادي، المشاركة في تطوير القارة الإفريقية.

ودخلت حيز التنفيذ سنة 1992، وبداية أطلق على هذه المجموعة تسميةSADC.

**سابعا: مجموعة تنمية إفريقيا الجنوبية.**

مؤتمر تنسيق تنمية جنوب إفريقيا، والتي أنشأت سنة 1980، بهادف أساسي وهو تسهيل التنمية الاقتصادية في الدول الأعضاء وتحقيق الاستقلال الاقتصادي في جنوب القارة، في أوت 1992، تحول هذا التكتل إلى مجموعة تنمية إفريقيا الجنوبية والتي تم بالمصادقة على اتفاقية التأسيس.

ويهدف هذا التكتل إلى: تعزيز النمو الاقتصادي مستمر ومتساو، تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية من خلال التكامل الاقتصادي، تشجيع السياسات المشتركة، تحقيق والدفاع على الديمقراطية، السلم، الأمن، تحقيق تكامل السياسات والاستراتيجيات القومية والإقليمية، التخصص الأمثل للعمالة والموارد الطبيعية للمنطقة..

**ثامنا:** منظمة الاتحاد وهي معروفة باسم الهيئة الحكومية للتنمية ومكافحة التصحر وقد أنشأت عام 1986 ثم تحولت إلى الهيئة الحكومية للتنمية سنة 1995 وتضم كلا من: جيبوتي، أريتيريا، أثيوبيا، كينيا، أوغندا، صومال، السودان، غانا، تنزانيا، رواندا، بورندي، يقع مقرها الرسمي في جيبوتي .[1]

تهدف منظمة الإيحاء إلى تحقيق هدفين صريحين: السلام والأمن وكذا التكامل الاقتصادي من الدول الأعضاء، إذ ترى أن السلام والأمن شرط مسبق لزيادة السوق الإقليمية، مع زيادة التكامل الاقتصادي الإقليمي ويعزز الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الدول الأعضاء، وهو أمر مهم للتصدي للتحديات الإقليمية الأخرى مثل التحديات المتعلقة بالأمن الغذائي، نوع الجنس والمساواة وآثار تغير المناخ.

**تاسعا:** اتحاد المغرب العربي في 17 فيفري 1989 قام رؤساء دول المغرب العربي بتوقيع معاهدة تأسيس الاتحاد بمراكش، والتي تعد بمثابة التحول التاريخي للعلاقات المغاربية، إن فكرة إنشاء تكامل مغاربي تعود إلى سنة 1964 من خلال إنشاء لجنة استشارية مغاربية دائمة بعد انعقاد أول مؤتمر ضم وزراء الاقتصاد لكل من تونس، الجزائر، المغرب وليبيا، قصد ضبط محاور التعاون الاقتصادي.

استهدف الاتحاد المغاربي تمتين أواصر الأخوة التي تربط الدول الأعضاء وشعوبها ببعضها البعض، العمل على تحقيق تقدم ورفاهية مجتمعاتها وكذا الدفاع عن حقوقها بما يجسم التضامن الفعلي للأقطار المغاربية بما يسمح بتحقيق اندماج أفضل لاقتصاديات الدول الأعضاء.

[1]– فوزية خذا كرم ، التكتلات الاقتصادية العالمية وانعكاساتها على الدول النامية، مجلة العلوم السياسية ، العدد43، ص 183.

**المطلب الثاني: النتائج المحققة في إطار التكامل الاقتصادي الإفريقي**

إن عدد كبير من التكتلات الإقليمية قد حقق قفزة نوعية في مجال التكامل الإفريقي، فبعض التكتلات مثل: كوميسا، مجموعة إفريقيا الشرقية، "سياك" (CEEAC)، سيدباو (CEDEAO ) وساداك (SADC)

لحقت لمرحلة منطقة التبادل الحر، في حين أن كل من السانساد (CENSAD ) والإيجاد (IGAD ) فهما في مرحلة تشكيل منطقة تبادل حر، أما كوميسا فقد كونت اتحادها الجمركي في جوان 2009. أما مجموعة إفريقيا الشرقية فلديها اتحاد جمركي شغال.

الجدير بالذكر هنا تباين الأشواط التي قطعتها التكتلات الاقتصادية الافريقية في مراحل الكامل الاقتصادي بما يتماشى مع طموحات كل تكتل وكل دولة عضو.

**جدول رقم(06) وضعية خلق مناطق التبادل الحر والاتحادات الجمركية في التكتلات الثمانية**

**المصدر**: جمال الدين إلعاقر، المرجع السابق، ص141.

| المرحلة | إتحاد المغرب العربي | مجموعة إفريقيا الشرقية | المجموعة الاف للدول إفريقيا الغربية | المجموعة الاقتصادية لدول إفريقيا الشرقية | السوق المشتركة لإفريقيا الجنوبية والشرقية | مجموعة إفريقيا الشرقية | الهيئة الحكومية من أجل التنمية | مجموعة إفريقيا الجنوبية |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| منطقة تبادل حر | ولا تقدم | لا تقدم جاري | تحقق | تحقق وعملي | تحقق (وضع) | تحقق | تقدم | أطلق |
| إتحاد جمركي | لا تقدم | لا تقدم | في طريق التحقق | مقرر سنة 2010 | إنطلق | عملي بالكامل | لا تقدم | مقرر سنة 2010 |

تجدر الإشارة هنا إلى أن خلق المجموعة الاقتصادية الإفريقية كما اقترحت في اتفاقية " أبوجا" لابد أن يمر بعدة مراحل، المرحلة الثانية المنتهية سنة 2007 تتطلب تعزيز التكامل الاقتصادي داخل التكتلات الإقليمية الثمانية والتنسيق بينهما.

أما المرحلة الثالثة والمبرمجة سنة 2017 وتتمثل في إنشاء منطقة تبادل حر واتحاد جمركي في كل تكتل إقليمي.

إلا أن وتيرة تحقيق هذه المراحل تختلف من شكل إلى آخر. باستثناء الاتحاد، اتحاد المغرب العربي، سنصاد، الذين وصلوا لمرحلة مناطق التبادل الحر فبعض الدول الأعضاء لم ينظموا بعد إلى هذه المناطق وهو ما يعود سلبا على المبادلات البينية لهذه التكتلات.

إن قياس مستوى التكامل الاقتصادي في إفريقيا يسمح لنا بتقييم تطور الوضعية على مستوى القارة وكما يسمح بتسليط الضوء على العراقيل المتواجدة أمام التكتلات الاقتصادية الإفريقية.

يوم 5 أفريل 2016 ب "أديسا بابا" بأثيوبيا، تم وضع أول مبادرة إفريقية من أجل قياس درجة التكامل في القارة، وتم ذلك من خلال اتفاق عمل بين كل من البنك الإفريقي للتنمية، جمعية الاتحاد الإفريقي واللجنة الاقتصادية من أجل إفريقيا، لتكون النتيجة وضع مؤشر للتكامل الاقتصادي للقارة يهدف إلى جمع مختلف البيانات وتبويبها، وتمركزها حول آثار التكامل الاقتصادي في القارة الإفريقية.

يهتم هذا المؤشر الإفريقي للتكامل الاقتصادي ( l'indice affricain de l'integration ) بقياس خمسة أبعاد: "المبادلات التجارية، البنى التحتية الإقليمية، التكامل الإنتاجي، حرية انتقال الأشخاص، الاندماج المالي والكلي.

**المطلب الثالث: عراقيل التكامل الاقتصادي الافريقي**

تعاني التكتلات الاقتصادية الافريقية من العديد من التحديات، نذكر منها:

– السياسات السابقة والتي كانت مضادة لاقتصاد السوق، فمكافحة القطاع والاستثمار الأجنبي المباشر أدت الي تحقيق القارة لمعدلات نمو ضعيفة اضافة إلى انعدام الثقة والايمان بعملية التكامل، زد على ذلك عدم استعداد البلدان الافريقية التخلي عن سيادتها الوطنية لصالح هيئات فوق قومية.

– غياب البنى التحتية كشبكات النقل، نتيجة عدم بذل مجهودات لتحسينها من قبل حكومات الدول الأعضاء"، وهو ما تم تأكيده من خلال مؤشر التكامل الاقتصادي في افريقيا.

– فيما يتعلق بالتجارة البينية فإن الوضعية مخيبة للآمال إن لم تكن أكثر من ذلك، إذ ظلت التجارة البينية بين الدول الافريقية منخفضة مقارنة بتجارتها مع العالم الخارجي، فأكثر من 80% صادرات إفريقيا توجه نحو الأسواق الخارجية، كما تستورد القارة 90 % من بضاعتها من خارج الحدود القارية، على الرغم من ثرواتها التي تمكنها من توفير احتياجاتها الخاصة من الواردات.

ويمكن إرجاع أهم القيود أمام التجارة البينية الافريقية إلى:

- طبيعة الاقتصادات الافريقية وعدم إحراز تقدم في التكامل الاقليمي.
- غياب أو ضعف البنى التحتية.
- المشاكل المتعلقة بالسياسات الكلية مثل عدم وجود تنسيق للاقتصاد الكلي بما في ذلك تعدد العملات وعدم قابليتها للتحويل.
- مشاكل أخرى من جانب العرض كتشجيع الصادرات وعدم كفاءة الادارات الجمركية، آليات الدفع الدولية والمرافق التجارية ذات الصلة.
- وجود اتفاقيات متعددة واستراتيجيات منافسة، يعد أمر غير صحي، تنتمي الدول الافريقية إلى عدد كبير من التكتلات الاقليمية وفي نفس الوقت، فباستثناء الجزائر، الموزمبيق، والغابون التي تنتمي إلى تكتل واحد، فإن 14 دولة تنتمي إلى تكتلين اقتصاديين، 19 بلد ينتمي إلى ثلاث تجمعات،16 دولة تنتمي إلى أربع تكتلات، أما ساحل العاج فهي عضو في خمسة تكتلات.

تعاني جميع خطوط التكامل الاقليمي الافريقي من مشكل في التصميم أو أكثر وفي كثير من الحالات فإن ترتيبات اتخاذ القرارات يتم بتوافق الآراء، أن عدم وجود ترتيبات اقليمية لتنفيذ القرارات وانعدام سلطة فوق قومية اقليمية جعل مخططات التكامل عاجزة"، وعلى العموم فإن

التكامل الاقتصادي تقنية ويمكن أن يجسد على النحو المناسب، بمشاركة الأجهزة السياسية على مستوى الوزارات أو اللجان وأن لا يقتصر على اجتماعات رؤساء الدول والحكومات.

وبصفة عامة يبقى العائق الأكبر أمام التكامل الاقتصادي الافريقي هو التفاوت بين التوجهات السياسية الوطنية والاقليمية وأكثر دقة فإن معظم المبادرات الاقليمية تتطلب التخلي عن جزء من السيادة الوطنية لصالح الهيئات الاقليمية، وهو ما يبقى صعبا نوعا ما نتيجة مشاكل التنسيق، الأهمية الممنوحة للمصالح الوطنية وكذا نقص الموارد الطبيعية.

## المبحث الثالث: تجربة منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية

تعيش القارة الإفريقية تحولا كبيرا في المجال الاقتصادي من خلال إنشاء منطقة للتبادل الحر من شأنها المساهمة في انعاش القارة الإفريقية ومنحها عدة مزايا تمكنها من المنافسة على المستوى العالمي ومساهمتها في تطوير الاستثمار داخل القارة .وقد قسمنا هذا المبحث إلى أربعة مطالب المطلب الأول يتناول مفهوم منطقة التبادل الحر القارية الإفريقية، المطلب الثاني يتناول نشأة منطقة التبادل الحر القارية وأهدافها، والمطلب الثالث يتناول مبادئ منطقة التبادل الحر القارية الإفريقية أما المطلب الرابع والأخير يتناول المزايا التي تمنحها منطقة التبادل الحر القارية الإفريقية لدول القارة الإفريقية.

### المطلب الأول: تعريف منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية

منطقة التبادل الحر القارية الإفريقية عبارة عن منطقة تجارة حرة تضم في عضويتها كامل الدول الإفريقية (55 دولة)، تهدف هذه المنطقة إلى إزالة كافة الضرائب الجمركية وغير الجمركية أمام التجارة البينية الإفريقية. وبالتالي خلق سوق قاري لكافة السلع والخدمات داخل القارة الإفريقية يضم أكثر من مليار نسمة ويفوق حجم الناتج المحلي له 3 ترليون دولار.

ما يؤدي إلى إنشاء اتحاد جمركي إفريقي تطبق من خلاله تعريفة جمركية موحدة اتجاه واردات القارة الإفريقية من الخارج. [1]

#### أولا: نشأة منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية

مر تطور منطقة التبادل الحر القارية الإفريقية بمرحلتين أساسيتين هما:

**1- مرحلة المفاوضات:**

في جانفي 2012 بأديسا بابا بأثيوبيا خلال القمة العادية الثامنة عشر للاتحاد الإفريقي التي عقدت تحت عنوان تعزيز التجارة البينية في إفريقيا أكدت دول الاتحاد الإفريقي على ضرورة

[1]- وليد حفاف، مستقبل منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية (المزايا والتحديات)، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 3، قالمة، 2020، ص 601.

المضي قدما نحو التكامل الإقليمي ومحاولة الوصول إلى لإنشاء اتحاد جمركي في القارة الإفريقية مرورا بمنطقة التجارة الحرة القارية كخطوة أولية تنفيذا لمعاهدة أبوجا المؤسسة للجماعة الاقتصادية الإفريقية في 3 جوان 1991 التي تقضي إلى هدف رئيسي يتمثل في إنشاء اتحاد جمركي إفريقي بحلول العام 2035، وفقا لخطة استراتيجية تقوم على أربعة مراحل وهي:

أ- تعزيز المجموعات الاقتصادية الإقليمية داخل القارة.

ب- تأسيس اتحاد جمركي قاري.

ج- تطبيق سياسات قطاعية مشتركة.

د- إنشاء سوق مشتركة إفريقية.

وتمثل الهدف في هذه المرحلة في إطلاق المفاوضات لمنطقة التجارة الحرة القارية وإبرام اتفاقية تجارية شاملة من شأنها زيادة التجارة البينية في القارة الإفريقية، وتعزيز القدرة التنافسية للصناعة في إفريقيا والتغلب على الاعتماد على تصدير المنتجات الأساسية بالإضافة إلى حل مشكلة التحديات المتعلقة بتعدد وتداخل العضوية والإسراع بعمليات التكامل الإقليمي والقاري. وكان الانطلاق الفعلي لمفاوضات إنشاء منطقة التبادل الحر القارية الإفريقية في 2015 من طرف الاتحاد الإفريقي كما أكد الاتحاد على ضرورة التعجيل في المفاوضات وتكليف رئيس دولة النيجر (مامادو إيسوفو) بالترويج لمشروع منطقة التبادل الحر القارية وضرورة احترام آجال التوقيع عليها.

**2- مرحلة التأسيس والمصادقة:**

بعد محادثات دامت 6 سنوات وخلال الدورة الاستثنائية للاتحاد الأفريقي في 21 مارس 2018 المنعقدة بالعاصمة الرواندية كيغالي تم اطلاق منطقة التبادل الحر القارية الإفريقية وتوقيع الاتفاق المؤسس لهذه المنطقة الذي تم التوقيع عليه من طرف 49 دولة عضوا في الاتحاد الإفريقي وصادقت عليه 8 دول وتتطلب الاتفاقية إزالة ما نسبته 90% من التعريفات الجمركية بين الدول الأعضاء بهدف استحداث سوق قارية موحدة مع حرية تنقل رجال الأعمال والمستثمرين

وتسهيل إنشاء الاتحاد الجمركي القاري الإفريقي، وتطوير التجارة داخل القارة من خلال تنسيق السياسات التجارية وتحريرها. [1]

**ثانيا: أهداف منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية**

تتمثل الأهداف الرئيسية منطقة التبادل الحر الإفريقية حسب مديرية الشؤون القانونية والمعاهدات للاتحاد الإفريقي فيما يلي: [2]

- خلق سوق موحدة للسلع والخدمات تسهل تنقل الأشخاص من جل تعميق التكامل الاقتصادي للقارة الإفريقية وفقا للرؤية الإفريقية المتمثلة في (إفريقيا متكاملة ومزدهرة ومسالمة).
- تسهيل الاستثمارات المبنية على المبادرات والتطورات في الدول الأطراف والمجموعات الاقتصادية الإقليمية.
- إرساء الأسس لإقامة اتحاد جمركي قاري وسوق مشتركة قارية موحدة في مرحلة لاحقة.
- تحسين القدرة التنافسية للدول الأعضاء داخل القارة في السوق العالمية.
- تشجيع وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة والشاملة والمساوات بين الأجناس.
- تشجيع الصناعة المحلية من خلال تنويع المنتجات وتنمية الزارعة داخل القارة.
- الإلغاء التدريجي للحواجز والرسوم الجمركية وغير الجمركية التي تعترض التجارة داخل القارة.
- التحرير التدريجي لتجارة الخدمات والاستفادة من تجارب بعض الدول داخل القارة.
- التعاون في مجال الاستثمار وحقوق الملكية الفكرية.
- التعاون في المسائل المتعلقة بالتجارة والمسائل الجمركية بهدف تيسير التجارة بين الدول.
- إنشاء إطار مؤسسي لتنفيذ وادارة منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية وضمان استمراريتها.

[1]–ياسين شكيمة ، دور الجزائر في إنشاء منطقة التبادل التجاري الحر في إفريقيا، ورقة بحثية مقدمة ضمن يوم دارسي حول دور الجزائر في التكامل الإقليمي ،11 ديسمبر 2018، الجزائر، ص ص 4-5.

[2]–وليد حفاف، مرجع سابق، ص ص 602-603.

**المطلب الثاني: مبادئ منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية**

تخضع منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية للمبادئ التالية:

1- تقودها الدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي: أي أن هذه المنطقة تقودها مجموعة الدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي وتتحكم في إدارتها هذه الدول وتضع القوانين الخاصة بها فيما يتعلق بالسياسات التجارية بين الدول الأعضاء داخل منطقة التبادل الحر الإفريقية.

2- المرونة والمعاملة الخاصة والتفاضلية: وتعني إعطاء الدول الأقل نموا داخل المنطقة مرونة كبيرة فيما يتعلق بتنفيذ الالتزامات ومن جانب اخر تعطي الحق للدول الأكثر نموا في معاملة الدول الأقل نموا بصورة تفضيلية واعطاء وقت أكثر واعفاءات جمركية أقل للدول الأقل نموا.

3- الشفافية والكشف عن المعلومات.

4- الحفاظ على المكتسبات.

5- معاملة الدولة الأولى بالرعاية: أي أن تمنح الدولة المستقبلة للسلع جميع المزايا التجارية المذكورة والمتفق عليها بين الدول داخل منطقة التبادل الحر الإفريقية على حساب الدول الأخرى الموجودة خارج التكتل مثل التعريفات الجمركية المنخفضة ...الخ.

6- المعاملة الوطنية: الذي يمنح المنتجات والخدمات الأجنبية المستوردة من الدول داخل منطقة التبادل الحر القارية حق المساواة في النفاذ للأسواق مع مثيلاتها الوطنية أي معاملة المنتجات مثل المنتجات المحلية في السوق المحلية.

7- مبدأ المعاملة بالمثل: هو أداة توازن بين أطراف العلاقات القانونية الدولية باعتباره يهدف إلى إقامة علاقة بين الحقوق والالتزامات أي أنه يجب على الدول داخل منطقة التبادل الحر القارية المحافظة على حقوقها والتزاماتها اتجاه الدول الأعضاء فيما يخص السياسات التجارية خاصة تلك المتعلقة بالتعريفات الجمركية والغير الجمركية.

8- توافق الآراء في صنع القرار: أي توافق إرادات الدول وصناع القرار داخل التكتل من أجل

إنجاح سير التكتل والبحث عن تطوير هذا الاندماج ليصبح أكثر تكاملا وتجانسا وتماسكا[1].

**الفرق بين منطقة التجارة الحرة ومنطقة التبادل الحر:**

تمثل منطقة التبادل التجاري الحر الإفريقية فضاء يسمح بحرية تنقل السلع والخدمات بين الدول الأعضاء في الاتحاد الافريقي، وتعتبر منطقة تجارة حرة، بين أغلبية دول الاتحاد الأفريقي، فقد التقى قادة الدول الأفريقية وأطلقوا رسميا منطقة تجارة حرة على مستوى القارة السمراء من شأنها حال نجاحها أن توحد 1.3مليار نسمة وتخلق منطقة اقتصادية حجمها 3.4 تريليونات دولار وتفتح الباب أمام عهد جديد من التنمية. وتعد هذه المنطقة التجارية الحرة هي الأكبر في العالم من حيث عدد الدول المشاركة منذ تشكيل منظمة التجارة العالمية.

دخلت منطقة التبادل الحر للقارة الأفريقية (ZLECAF ) رسميًا مرحلتها العملية مع 53 دولة و 1.3مليار نسمة، بين الدول الأفريقية، وهي بذلك أكبر قناة تجارية في العالم، ويمكن أن تزيد هذه المنطقة التبادل التجاري بأكثر من 51 ٪ بحلول عام 2022من خلال سوق واحدة للسلع والخدمات وحرية حركة رجال الأعمال والاستثمار . كما تعمل على تحديد قواعد التجارة التي يجب أن تحكم هذه التبادلات لضمان التجارة العادلة بين جميع البلدان الإفريقية.

من ما تم تقديمه فإننا نجمل مجموعة من النتائج كما يلي:

-تساعد منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية على تعريف المتعاملين الاقتصاديين بالفرص الاقتصادية للوجود التجاري في السوق الأفريقية وتحسيس وتوعية مؤسسات دعم التجارة الخارجية ، بالإضافة إلى التعريف بمتطلبات وآفاق تطوير الشراكة بين البلدان الأفريقية.

-دمج منطقة تجارة حرة في إفريقيا يعني إزالة جميع الحواجز الجمركية والتعريفية لتعزيز المصالح المتبادلة.

-تعتبر ZELCAF بمثابة اندماج قاري كامل ينبني على قاعدة صناعية وتجارية من شأنها ضمان الاستفادة للجميع ،وفي هذا السياق تعمل العديد من الدول على التواجد في هذا الكيان

[1]- المملكة المغربية، مديرية الشؤون القانونية والمعاهدات، القانون رقم 11.19، المؤرخ في 21 مارس 2018، المتعلق بالاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، الجريدة الرسمية، رقم 19، الموافق ل24 يونيو 2020، المادة 6، ص ص 6-7.

الاندماجي، الذي سيساعد كثيرا على تجاوز الفواصل التي تعرقل بناء نموذج للمواطن الافريقي المنتمي لفضائه الإفريقي.

-ترسي أسس لإقامة اتحاد جمركي قاري وسوق مشتركة قارية موحدة.

-تحسين القدرات التنافسية لاقتصاديات الدول الإفريقية وفي السوق العالمية.

-تسريع عمليات التكامل الإقليمي والقاري ، مما يساعد على تجديد مفهوم المواطنة في إفريقيا

-خلق مواطنة افريقية جديدة تتناغم مع التطورات الحاصلة في المستويات الاقتصادية بين الدول الإفريقية.[1]

**المطلب الثالث: مزايا وفرص منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية**

لا شك أن إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية سيوفر العديد من المزايا والفرص الاقتصاديات الدول الإفريقية إذا آمنت تلك الدول بتجسيدها على أرض الواقع وسعت إلى تذليل كل العراقيل والصعوبات التي ستواجهها، لتصبح أحد المحركات الرئيسية لخلق النمو الاقتصادي والتصنيع والتنمية المستدامة للقارة. وتشمل تلك المزايا والفرص فيما يلي:

دخلت اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية حيز التنفيذ في 30 ماي 2019، بعد أن صادقت عليها 23دولة إفريقية، وهو ما تخطى النصاب القانوني المطلوب 22 دولة لتصبح بذلك أكبر اتفاقية الأسواق التجارة الحرة في العالم، بعدد مستهلكين يصل إلى 1.2 مليار نسمة، وبناتج إجمالي محلي يتخطى 3.4 تريليون دولار، ما يمثل(3%) من الناتج الإجمالي العالمي.

وتهدف هذه الاتفاقية على ضرورة إلزام الدول الأعضاء بها على خفض الرسوم الجمركية بين الدول الأفريقية بما يقارب 90%، بحيث يؤدي ذلك إلى خفض أسعار السلع وسهولة الإجراءات الروتينية التي تؤدي إلى ضياع الكثير من الوقت بين البلدان الإفريقية، على أن تحصل الدول على خمس سنوات كفترة تهيئة التحقيق هذه النسبة، بينما الدول الأفريقية الأقل نمو فقد حصلت

[1] – هشام عبدالكريم، منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية ومقومات بناء مواطنة إفريقية جديدة، مجلة قضايا معرفية المجلد 02 / العدد رقم 05( سبتمبر ، 2020).

على 10 سنوات كفترة تهيئة للوصول إلى تلك النسبة.

ومن المتوقع أن تصبح منطقة التجارة الحرة القارة الإفريقية لعبة تغيير جديدة لأفريقيا ومحركا رئيسيا للنمو الاقتصادي والتصنيع والتنمية المستدامة للقارة تماشيا مع أجندة الاتحاد الأفريقي 2036 (AU) من أجل "إفريقيا التي نريد "وجدول أعمال الأمم المتحدة 2030، من خلال إلغاء التعريفات وإزالة الحواجز غير التعريفية، ومن المتوقع أن تتصدى اتفاقية التجارة الحرة لأفريقيا) FCFTA( لفتح الأسواق الأفريقية ودعم خلق بيئة أعمال مواتية للتجارة البينية الأفريقية.

وتشكل نسبة التجارة البينية الأفريقية حاليا ما يقارب 17%، وهي نسبة ضعيفة للغاية إذا ما قورنت ب 59% في قارة آسيا، و69% في أوروبا، وكما يتضح 83% من تجارة القارة تذهب إلى خارجها، مما يعني أن بلدان العالم الأخرى خاصة الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة والصين في المستفيد الأكبر من صادرات وواردات الدول الأفريقية، لذا تأتي اتفاقية التجارة الحرة القارية لتقديم مزيدا من العون للدول الأفريقية نحو تحقيق مزيد من التكامل الاقتصادي، إذ يتوقع الخبراء الاقتصاديون أن هذه الاتفاقية سوف تزيد حجم التجارة البينية الأفريقية بنسبة تتراوح بين( 15% أو 50 مليار دولار) و(25% أو 70 مليار دولار) بحلول عام 2040 وهذا فقط بسبب إزالة التعريفات، واذا تم تنفيذ التجارة البينية بشكل جيد فيمكن أن تشكل ما يصل مابين 40% إلى 50% من الصادرات بحلول عام 2040 بزيادة عن النسبة الحالية البالغة 17 في المائة، ومع ذلك فإن الاختبار الحقيقي لاتفاقية التجارة الحرة الأفريقية الكبرى سيكون مدى سرعة قيام البلدان الأفريقية بتسريع تنويع الصادرات وتطوير المنتجات، وجعل التجارة أكثر شمولا.

وقد تبين أن السلع المصنعة في التجارة الأفريقية البينية لا تساهم سوى ب 42%، بينما تنخفض القيمة إلى 15% فيما يتعلق بالعالم الخارجي، الأمر الذي يعني أن القارة لا تساهم بنسبة كبيرة في سلاسل الإنتاج العالمية، ويشكل نصيب أفريقيا من الصادرات الإجمالية في تدفقات التجارة العالمية 4.3% مما بعد كذلك في غاية الانخفاض مقارنة بالأقاليم الأخرى، ويواجه المصدر الأفريقي معدلات حماية جمركية مطبقة على المواد غير الزراعية تبلغ في المتوسط

7.8%،وهي أعلى مما يواجه نفس المصدر عندما يقوم بالتصدير إلى أوروبا أو الولايات المتحدة، وتقوم التجارة فيما بين الاقتصادات الرئيسية لأفريقيا التي لا تتبع نفس المجموعة الاقتصادية الإقليمية على أساس مبدأ الدولة الأولى بالرعاية، وبالتالي يمكننا القول أن هذا الواقع التجاري بين الدول الأفريقية يتطلب ببساطة فعل الكثير من أجل التوصل إلى إطار يتيح تخفيض الرسوم الجمركية وإزالة الحواجز غير الجمركية وألية قائمة على القواعد من أجل تنفيذ العقود وفض المنازعات (، وقد جاءت منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية لتقديم فرص جديدة لتبادل المنتجات الصناعية من خلال التجارة البيئية الإفريقية، حيث يتوقع أن ترتفع نسبة تبادل في المنتجات الصناعية ما بين (25% أو 36 مليار دولار)( و30% أو 44 مليار دولار) في عام 2040، وستكون كل من المنسوجات والملابس والجلود والخشب والورق والمركبات ومعدات النقل والإلكترونيات والمعادن المستفيد الأكبر من غيرها من إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، بينما سترتفع منتجات الطاقة والتعدين بنسبة تتراوح ما بين( 5% أو 45. مليار دولار) و(11% أو 9 مليارات دولار) بحلول عام 2040.

كما يتوقع أن توفر منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية إمكانات خاصة للمنتجات الزراعية، ففي عام 2015 أنفقت البلدان الأفريقية حوالي 63 مليار دولار على واردات الأغذية وإلى حد كبير كان مصدرها من خارج القارة، وتتوقع دراسات النمذجة للجنة الاقتصادية لأفريقيا أنه بحلول عام 2040 ستزيد اتفاقية التجارة الحرة لأفريقيا التجارة البينية الأفريقية في المنتجات الزراعية بنسبة تتراوح بين( 20% أو9.5 مليار دولار) و(30% أو 17 مليار دولار) مع تحقيق أعلى المكاسب في السكر والخضروات والفواكه والمكسرات والمشروبات ومنتجات الألبان.

ومن المتوقع أيضا أن تساعد الاتفاقية من التوسع في الوصول إلى الأسواق الخارجية سواء على الصعيدين الإقليمي والدولي وبالتالي توليد إيرادات إضافية للدولة مع زيادة دخل المزارعين وتوسيع قدراتهم على الاستثمار في القطاع الزراعي.[1]

[1]– وليد حفاف، مرجع سابق، ص ص 609-611.

**خلاصة الفصل الأول:**

يتحقق التكامل الاقتصادي لمجموعة من الدول عند المستوى الذي يتناسب وظروفها الاقتصادية الاجتماعية والسياسية، لذلك ينبغي عند الشروع في إجراءات الدخول في تكامل أو اتحاد اقتصادي أن يأخذ بعين الاعتبار مجموعة الخصائص الاقتصادية للبلدان الراغبة في التكامل، وأن توضع مسبقا مجموعة الأهداف التي ينبغي الوصول إليها، والنتائج التي سيتم الوصول إليها ينبغي أن تأثر إيجابا على كل دولة داخل هذا التكامل بالتساوي، وأن تحقق نتيجة مرضية تنبثق عن الغرض الذي جاء من أجله هذا التكامل، وذلك بغض النظر عن الشكل الذي قام به هذا التكامل سواء كان يقوم على الشروط التقليدية، أو الشروط الحديثة للتكامل، فرغم كل الاختلافات النظرية والتطبيقية للتكامل الاقتصادي ما يزال جوهر هذا المصطلح يحمل معنى راسخ لا يحيد عن التحرر الاقتصادي والانفتاح نحو العالم الخارجي، والتعاون من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني والعالمي.

وقد أشرنا في هذا الفصل إلى تجربة منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية مع تبيان طبيعة الاقتصاد الإفريقي والمشاكل التي يعاني منها، مع تأكيد على أن هذه المنطقة هي السبيل لتطوير إفريقيا وذلك لما تمنحه من فرص لدول القارة ومحاولة معالجة التحديات التي ستواجه هذه المنطقة في ظل الاقتصاديات الإفريقية.

# الفصـل الثانـي:

## مستقبل منطقة التبادل الحر الأفريقية وأثرها على صادرات الاقتصاد الجزائري.

- المبحث الأول: إمكانيات الجزائر وخصائصها الاقتصادية.
- المبحث الثاني: العلاقات الجزائرية الافريقية.
- المبحث الثالث: الفرص والتحديات التي تواجه صادرات الجزائر ضمن منطقة التجارة الحرة الافريقية.

**تمهيد:**

عرفت الجزائر تحولات عميقة لانتقالها من الاقتصاد الاشتراكي إلى اقتصاد السوق، ساعية للرفع من مستوى منتوجاتها التي تشهد موقفا تنافسيا ضعيفا أمام المنتجات الأجنبية، والعمل على إعطائها مكانة تنافسية على المستوى الدولي ورفع مستوى التدفقات الواردة من صادرات هذه المنتجات للتخلص من التبعية لقطاع المحروقات الذي يسيطر بنسبة جد كبيرة على صادرات الوطن من ذو زمن طويل.

تربط الجزائر علاقات وطيدة مع الدول إفريقيا خاصة دول شمال إفريقيا ودول الساحل الإفريقي باعتبارها تتقارب جغرافيا مع هذه الدول ولها علاقات تقليدية منذ القدم، فالجزائر لها دور فعال في مختلف القرارات داخل القارة باعتبارها من الدول الكبرى والتي لها نفوذ على مستوى القارة خاصة موقعها الاستراتيجي الرابط بين إفريقيا وأوروبا خاصة ودول العالم عامة، مما ساعدها في تبني دور محوري هام.

وسوف نتطرق في هذا الفصل إلى دور الجزائر في منطقة التبادل الحر القارية الإفريقية من خلال ثلاث مباحث نذكرها كما يلي:

- **المبحث الأول:** إمكانيات الجزائر وخصائصها الاقتصادية.
- **المبحث الثاني:** العلاقات الجزائرية الافريقية.
- **المبحث الثالث:** الفرص والتحديات التي تواجه صادرات الجزائر ضمن منطقة التجارة الحرة الافريقية.

## المبحث الأول: إمكانيات الجزائر وخصائص اقتصادها

تمتلك الجزائر العديد من الإمكانيات والخصائص التي تساعدها على التطور خاصة تلك المتعلقة بالإمكانيات الطبيعة والاقتصادية وفي هذا المبحث سنذكر أهم هذه الإمكانيات والخصائص.

### المطلب الأول: الإمكانيات الطبيعية[1]

تقدر مساحة الجزائر ب.381.741.2 م2، تمتد سواحلها على مسافة 1.200 كم على البحر الأبيض المتوسط، حيث لها عدة إمكانات تساهم في تنمية الاقتصاد الوطني ونموه، ولعل أهم مورد في الجزائر هو الثروات الباطنية للمحروقات، إلا انه توجد إمكانات أخرى خارج قطاع المحروقات، ونقتصر هنا على الإمكانات المرتبطة بقطاع الفلاحة والسياحة باعتبارها قطاعات ذات إمكانات كبيرة يمكن أن تحل محل المحروقات، وخاصة في فترات انخفاض أسعار البترول وتتوفر الجزائر على إمكانات طبيعية هائلة في عدة قطاعات منها:

**أولا: القطاع الفلاحي:**

تتوفر الجزائر على فرص كثيرة في القطاع الفلاحي، وذلك كونها تعتبر بوابة القارة الإفريقية ومحور الدول المغاربية وكذا قربها من السوق الأوربية، فضلا عن امتلاكها لأراضي خصبة شاسعة وموارد مائية هائلة وكذا إمكانات بشرية ومالية تمكنها من تطوير هذا القطاع

[1] – ساحل فاتح، شعباني لطفي، "اثار وانعكاسات برنامج التعديل الهيكلي على الاقتصاد الجزائري"، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي الاول حول ابعاد الجيل الثاني من الاصلاحات الاقتصادية، جامعة بومرداس 04/ 05/ديسمبر 2006، ص02.

وتنمية لكي يكون قاطرة الاقتصاد الوطني. ويمكن تلخيص مختلف هذه الموارد والإمكانات في النقاط التالية:

1-**الموارد المائية:** تتنوع الموارد المائية في الجزائر، حيث تتكون من الموارد المطرية والموارد السطحية والموارد الجوفية.

- **الموارد المطرية:** رغم اتساع مساحة الجزائر والتي تقدر بحولي 2.4مليون كلم $^2$، إلا أن حوالي 93 %من هذه المساحة توجد في مناطق الهضاب العليا والجنوب، وكميات الأمطار في هذه المناطق ضعيفة تقدر بنسبة 8 %، أما المنطقة الشمالية للبلاد والتي تقدر نسبتها بـ 7 %من إجمالي مساحة الجزائر تتميز بمناخ البحر الأبيض المتوسط حيث تبلغ كمية الأمطار المتساقطة بها نحو 192 مليار م$^3$ بنسبة 92 %وعليه فإننا نلاحظ عدم توافق بين مساحة الأراضي وكمية الأمطار المتساقطة بها، حيث أن 93%من مساحة الجزائر تسقط عليها أمطار بنسبة 8 %من إجمالي الأمطار المتساقطة على الجزائر، و 7 %من مساحة الجزائر تتساقط عليها 92 %من إجمالي الأمطار المتساقطة، ولكن هذا لا يعني ضعف الموارد المائية في الجزائر وذلك لوجود أنواع أخرى من الموارد المائية.

- **الموارد السطحية:** وتتمثل في مياه السدود والمحاجر المائية والأنهار، ويصل حجم هذه الموارد إلى 13.5مليار م$^3$ / السنة ، وتوزع جغرافيا في كامل التراب الوطني، حيث تحتوي الأحواض والسدود في الشمال على 11.1 مليار م$^3$ ، أما في الشمال فتحتوي على حوالي 0.7 مليار م3 ، أما المناطق الصحراوية فتحتوي على ما يقارب 0.6 مليار م$^3$ .

-الموارد الجوفية: تقدر المياه الجوفية في الجزائر بحوالي 7 مليار م 3في السنة موزعة بين 2 مليار م$^3$ في الشمال، و5 مليار م $^3$ في الجنوب، ويستغل منها في الشمال ما نسيته 93 % أي ( 1.8مليار م$^3$ في السنة)، وتتجدد سنويا عن طريق المياه المتسربة من مياه الأمطار في طبقات الأرض .الحجم الأكبر لهذه الموارد الجوفية يتمركز في الطبقات الجوفية الكبرى لمتيجة، الحضنة، الصومام، سهل عنابة، الهضاب العليا، أما الصحراء فتحتوي على خزانين كبيرين

يمتدان إلى غاية الحدود التونسية الليبية، وهما المتداخل القاري على مساحة 600 ألف، والمركب النهائي على مسحة 300 ألف كلم$^2$ . [1]

**2- الأراضي الفلاحية:** تمتلك الجزائر أراضي زراعية تقدر بحوالي 42.46 مليون هكتار، إلا أن المساحة المستغلة للزراعة لا تتعدى 8.42 مليون هكتار (نسبة الاستغلال لا تتعدى 20 % ) من المساحة الزراعية الكلية، كما انه في السنوات الأخيرة وفي إطار استصلاح الأراضي فقد ارتقت مساحة الأراضي الصالحة للزراعة خاصة في ولايات الجنوب الجزائري كولاية الوادي، وولاية بسكرة. ورغم ذلك فان المساحة المستغلة للزراعة لا تزال ضعيفة مقارنة بالمساحة الكلية، وهذا ما يؤكد لنا إمكانية الاستثمار أكثر. في القطاع الفلاحي لإحداث امن غذائي وكذا إمكانية التصدير للخارج، ليصبح القطاع الفلاحي من ضمن بدائل قطاع المحروقات.

**ثانيا: القطاع السياحي:**

يجب أن يتوفر القطاع السياحي على عدة مقومات لكي يكون ذا كفاءة ويحقق قيمة مضافة، ومعظم الدول التي تتمتع بقطاع سياحي رائد ومتطور تتوفر على هذه المقومات، والتي يمكن تقسيمها إلى مقومات جغرافية، مقومات طبيعية، مقومات تاريخية وثقافية، مقومات مادية (البنية التحتية).

**1-المقومات الجغرافية والطبيعية:**

تتميز الجزائر بموقع جغرافي رائع، فهي البوابة الإفريقية المطلة على أوربا والبحر المتوسط، يحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط، ومن الجنوب النيجر ومالي، والشرق كل من تونس وليبيا، ومن الغرب كل من المغرب وموريتانيا، وتعتبر اكبر بلد إفريقي بمساحة تقدر بـ 2381741 كلم$^2$ ، وشريط ساحلي يفوق 1200 كلم يتميز بشواطئ رائعة.

تنقسم الجزائر إلى ثلاثة أقاليم رئيسية تمتد من الشرق إلى الغرب بشكل متوازي:

-**إقليم الساحل (الشمال)** : ويمتد على شكل شريط ضيق بمحاذاة الساحل، وتتكون أراضي هذا الإقليم من سلاسل صخرية عالية وعدد من الشواطئ والخلجان، ويتميز بمناخ متوسطي

[1] - ضيف أحمد ، عزوز أحمد، واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر وآلية تفعيله لتحقيق تنمية اقتصادية مستديمة مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا المجلد 14 / العدد ( 19 )، 2018 ، ص 24.

ودرجة حرارته 18 درجة من شهر أكتوبر إلى أفريل، أما في شهر جويلية وأوت فتصل الحرارة إلى 30 درجة، ويكون الجو حار ورطب.

-**إقليم التل:** ويتكون من عدد من السهول الساحلية المنخفضة والسهول الداخلية المرتفعة، وتوجد معظم الأراضي الصالحة للزراعة بهذا الإقليم. ويتميز بمناخ شبه قاري يتميز بموسم طويل بارد ورطب من شهر أكتوبر إلى ماي وتصل حرارته إلى 5 درجات أو اقل في بعض المناطق منه، أما باقي أشهر السنة فتتميز بحرارة جافة تصل إلى أكثر من 30 درجة.[1]

-**إقليم الصحراء:** ويشكل أكبر مساحة من الأراضي الجزائرية، حيث يحتل حوالي 80 %من الأراضي الجزائرية، وتقع في الشمال الشرقي منه منطقة تتجمع فيها أهم الواحات. ويتميز بمناخ صحراوي بموسم طويل من شهر ماي إلى شهر سبتمبر حيث تصل درجة حرارته أحيانا إلى 40 درجة، أما باقي أشهر السنة فتتميز بمناخ متوسطي ودافئ، وهذا ما يمكن حركة نشاط السياح في فصل الشتاء.

كما تمتلك الجزائر عدة مقومات طبيعية كالحمامات المعدنية منها: حمام بوغرارة بتلمسان، حمام بوحجر بعين تيموشنت، حمام بوحنيفية بمعسكر، حمام ريغة بعين الدفلى، حمام قرقور بسطيف، حمام الصالحين ببسكرة، حمام سيدي سليمان بتيسمسيلت، محطة العلاج بمياه البحر بسيدي فرج بالعاصمة.

كما تمتلك مجموعة من الحظائر الوطنية ومنها: الحظيرة الوطنية للقالة، حظيرة جرجرة، حظيرة غابات الأرز بثنية الحد، حظيرة الطاسيلي.... الخ.

**2- المقومات التاريخية والثقافية:**

تتمثل أهم المناطق التاريخية التي يعبر عن تاريخ الجزائر، وتعتبر مقصدا سياحيا بامتياز فيما يلي: الآثار الرومانية بالقنطرة، الآثار الإسلامية مثل ضريح الصحابي عقبة بن نافع، الأضرحة العملاقة في تابلبالة يصل طول الضريح إلى 7 و8 أمتار، القصور القديمة في الجنوب الغربي كالقنادسة وتاغيت، شواهد وضريح تنهنان وكنيسة الأب فوكو، مواقع أثرية فيها نقوش حجرية في قالمة وحقول الحلزون في تبسه، معالم أثرية ومدافع ونصب وشخصيات تدل

[1] – ضيف أحمد ، عزوز أحمد ، مرجع سابق ، ص 26.

على دولة نوميديا، الآثار الرومانية والبيزنطية في ولايات الشمال الشرقي، آثار إسلامية كالزوايا والمساجد القديمة.

كما تتميز الجزائر بعدة مقومات ثقافية مثل: التحف الوطني للمجاهد بالعاصمة، المتحف الوطني البارد وبالعاصمة، متحف هيبون بعنابة، المتحف الوطني بقسنطينة، المتحف الوطني للفنون الجميلة بالعاصمة،

**3- المقومات المادية:** [1]

إن الإمكانات المادية التي يحوزها القطاع السياحي ضعيفة للغاية ولا ترقى إلى المستوى المطلوب، خاصة عند مقارنتها مع تونس والمغرب، وهذا ما جعل القدرة الاستيعابية للجزائر في مجال الجذب السياحي وتوفير الخدمات المختلفة للسياح منخفضة وهي تقل عن المتوسط العالمي المقدر بـ 12.5% وتقاس هذه النسبة للقدرات الاستيعابية للدول في مجال الجذب السياحي وتوفير الخدمات عادة بمؤشر نسبة السياح إلى عدد السكان، ونجد في الدول السياحية العريقة بأن هذه النسبة تفوق 100 %،أي أن الدولة قادرة على استقبال عدد من السياح وعلى مدار العام أكثر من تعداد سكانها، ومع توفير كامل الخدمات لهم من إقامة، نقل، غذاء...الخ. فمثلا فرنسا وصلت إلى نسبة 126 %واسبانيا 129 %النمسا 244 %. أما على مستوى الدول العربية فقد تجاوزت هذه النسبة 100 % في ثلاث دول عام 2005 وهي: البحرين 538.4 % الإمارات العربية143 % قطر 114.7%. [2]

**المطلب الثاني: الإمكانات الاقتصادية والبشرية**

تتوفر الجزائر على إمكانات اقتصادية وبشرية هائلة منها:

**أولا: الإمكانات الاقتصادية**

- احتياطي البترول يقدر بحوالي 10 مليار برميل أي ما يعادل 1 % من الاحتياطي العالمي، في حين أن احتياطي الغاز يصل إلى 4.000 مليار م$^3$ ، أي ما يعادل 5 % من

[1] – ضيف أحمد ، عزوز أحمد ، مرجع سابق ، ص ص 26-27.

[2] – ضيف أحمد ، عزوز أحمد ، مرجع سابق ، ص 27.

الاحتياطي العالمي بهذا تكون الجزائر في الصف الخامس عالميا من حيث الاحتياط لكنها تتقدم إلى الصف الثاني عالميا من حيث تصدير الغاز.

- تحتوي على 53 أرضية مسطحة للمرافئ الجوية، 12 ميناء بحريا متعدد الخدمات) تجارة، صيد بحري، موارد بترولية ( وميناءين متخصصين في المحروقات و18 ميناء كملجأ للصيد ، وتمثل موانئ عنابة، الجزائر ، وهران في مجموعها 70 ٪ من النقل البحري خارج المحروقات.

- تمتد شبكة السكك الحديدية على طول 4.200 كم$^2$ ، بينما تمتد شبكة الطرق البحرية على طول 100.000كم منها 94.684 كم في الشمال ، مما يجعلها أطول الشبكات في المغرب العربي.

- أغلب إيرادات الجزائر من الصادرات تتمثل في المحروقات بنسبة تتراوح بين 95 % و98 % من الصادرات الجزائرية كما تشكل المحروقات أكثر من 60 ٪ من الإيرادات الجبائية.

**ثانيا: الإمكانات البشرية**

- معدل النمو الديمغرافي في الجزائر هو 2.2 % وهو معدل مرتفع مقارنة مع معدل النمو الديمغرافي في دول شمال إفريقيا، أكثر من 40 % من السكان سنهم أقل من 15 سنة، متوسط العمر هو 67 سنة عند الرجال و69 سنة عند النساء.

-24 ٪ من العمال يعملون في قطاع البناء ونفس النسبة في القطاع الفلاحي و28 % يعملون في قطاع الوظيف العمومي.

- بلغ متوسط اليد العاملة في القطاع الفلاحي سنة 2009 حوالي 3.1515.3 مليون عامل، حيث كان لا يتعدى 1.63 مليون عامل سنة 1980، إلا أن هذه الزيادة في حجم اليد العاملة في القطاع الفلاحي ليست بالكبيرة مقارنة مع النمو السكاني في هذه الفترة. ورغم توفر الموارد البشرية في هذا القطاع إلا انه غير كافي خاصة في السنوات الأخيرة فلاحظنا عزوف كبير عن العمل في هذا القطاع، كما أن الفلاحين غالبا ما ينقصهم التأهيل العلمي وقلة اعتمادهم على المهندسين الفلاحين مما ينعكس سلبا عل إنتاجية هذا القطاع.

**المطلب الثالث: مقومات الاقتصاد الجزائري**

مما لا شك فيه أن الاقتصاد الجزائري يعتبر من أهم الاقتصاديات الإفريقية بحكم:

- طبيعة الموارد والثروات المادية التي يتميز بها ( مواد طاقوية، منجمية ومواد أولية هامة).
- حجم الطاقات الإنسانية والكفاءات البشرية التي يتمتع بها.
- قطاعات صناعية لا يستهان بها رغم ضرورة التطوير
- توفر بنية شاملة وهامة: موانى ومطارات.
- توفر مساحات زراعية هامة.

ومع هذا فإن توالي الاختيارات الاقتصادية المتناقضة أحيانا والآثار السلبية لها أفرزت أوضاعا اقتصادية جعلت الاقتصاد الجزائري يتميز بخصائص سلبية تساهم في إضعاف كفاءته الاندماجية في الاقتصاد العالمي بحيث تحول الاقتصاد الجزائري إلى:

**أولا: اقتصاد مديونية**

يعتبر الاقتصاد الجزائري اقتصاد مديونية حيث تتركز معظم السياسات الاقتصادية فيه على تسيير وإدارة أزمة المديونية والتي لا تزال تشكل قيدا وتؤثر على طبيعة القرارات الاقتصادية المتخذة فرغم انخفاض معدلات الدين والتي تعود إلى ارتفاع حوصلة الصادرات نتيجة لارتفاع أسعار البترول، وقد قدر حجم الديون العمومية حوالي 2500 مليار دينار في نهاية 2000 سنة[1].

لقد تم التركيز على مصادر تمويل خارجية لإنجاز المشاريع الانمائية الطموحة، الأمر الذي انعكس على اثقال كاهل الاقتصاد الجزائري بحجم مديونية لا يتناسب والنمو الاقتصادي المحقق أو المزعوم، أدى ذلك إلى هدر الموارد المالية الوطنية المتاحة باستمرار وهي بالأساس متمثلة في العوائد من المحروقات، فضلا عن ذلك تميزت المديونية الجزائرية بالتركيز الجغرافي

[1]– خالدي خديجة، "أثر الانفتاح التجاري على الاقتصاد الجزائري"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد02، 2008، ص 87.

على المصدر، حيث نسبة كبيرة منها مصدرها دول الاتحاد الاوروبي والجدول رقم (.... يوضح ذلك، كما دلت الاحصائيات لسنة 2003 على أن ما يقدر ب 42% من حجم المديونية مقومة بالعملة الأوروبية (الأورو)، مما يؤدي إلى زيادة تكاليف خدمات المديونية بالارتباط وتحسن قيمة الأورو في الأسواق العالمية. يبين الجدول أدناه هيكل مديونية الجزائر إلى غاية 1999.علما بأن هذه النسب قد تغيرت بفعل السياسات الاصلاحية المنتهجة في الجزائر منذ سنة 1994 والتي انبثق عنها اعادة جدولة مديونية الجزائر[1].

**جدول رقم (07): مجموع الدين الخارجي للجزائر للفترة (2019-2016)** **الوحدة: مليار دولار**

| الفترة | 2016 | 2017 | 2018 | الثلاثي الأول 2019 | الثلاثي الثاني 2019 | الثلاثي الثالث 2019 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| قيمة الدين | **3.849** | **3.989** | **4.042** | **3.858** | **3.995** | **3.994** |

**المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على معطيات بنك الجزائر.**

من خلال الجدول رقم(07) نلاحظ أن قيمة ديون الجزائر ترتفع من سنة إلى أخرى حيث شهدت سنة 2016 قيمة 8.3 مليار دولار وارتفعت سنة 2017 إلى 3.9 مليار دولار كما شهدت ارتفاعا سنة 2018 لقيمة 4.042 مليار دولار بسبب انخفاض أسعار النفط أدى بالجزائر إلى الاستدانة الخارجية لسد الفراغات الموجودة .أما سنة 2019 فشهدت ارتفاعا في الدين الخارجي خلال الثلاثيات الأولى بقيمة تتراوح بين 3.8 و3.9 مليار دولار.

**ثانيا اقتصاد ريعي:**

الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد ريعي حيث يقوم على إستراتيجية استنزافية للثروة البترولية والغازية وهذا على حساب إستراتيجية التصنيع الأمر الذي يجعل الاقتصاد الجزائري رهينة الإيرادات الريعية المتحققة في الأسواق الدولية[2].

---

[1]-بوعتروس عبد الحق، قارة ملاك، "آثار تغير سعر صرف الاورو مقابل الدولار الامريكي على الاقتصاد الجزائري"، مجلة العلوم الانسانية ،جامعة قسنطينة ،العدد 27، جوان 2007، ص 02.

[2]-خالدي خديجة، "أثر الانفتاح التجاري على الاقتصاد الجزائري"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 02، 2008،ص 87.

ومن ميزات الاقتصاد الجزائري صغر حجم القطاع الصناعي خارج المحروقات (أقل من 10 % من الناتج الداخلي الخام)، 80 % يسيطر عليها القطاع الخاص.[1]

**ثالثا اقتصاد تطورت فيه آليات الفساد**

إن آليات الفساد أضحت تؤثر على حركية النشاط الاقتصادي ومجالاته وتحد من كفاءة السياسة الاقتصادية، وتعطيل المنظومة القانونية والتشريعية الاقتصادية، فازدادت شبكات السوق الموازي وتنامت أحجام الثروات التي تحرك في قنواته. هذا الوضع أضعف قدرة الدولة المؤسسية وزعزع عنصر الثقة فيها. [1]

الجزائر بلد هامشي في مستوى الاقتصاد العالمي، ولكن وجود إمكانية كبيرة لتصبح دولة محورية في الفضاء الأورو متوسطي، تصدر 98% من المواد الهيدروكربونية في شكل مواد خام أو نصف خام، تستورد تقريبا أكثر من 60% باليورو و20% بالعملات الأخرى، و20% فقط من أجل منطقة الدولار، و98% من صادراتنا مقومة بالدولار وهذا ما يجعل التدابير الحكومية الأخيرة قد يكون لها أثر محدود، بما في ذلك تخفيض قيمة الدينار مقابل اليورو.[2]

**رابعا: الاقتصاد الجزائري من حيث الصادرات**

يتميز الاقتصاد الجزائري بالطبيعة الأحادية لهيكل الصادرات، حيث يعتمد بالأساس على حصيلة الصادرات النفطية التي تقدر في أسوأ الأحوال ب 90% من إجمالي عوائد الصادرات الجزائرية، وهذا كما يبين ه الجدول الموالي:

**جدول رقم (08): قيم ونسب الصادرات الجزائرية من وخارج قطاع المحروقات (2019-2020)**

[1] –Meziane Rabhi, «L'économie algérienne reste minée par la rente pétroliér», in Quotidien Liberté, 7 aout 2008.

[2] – خالدي خديجة، مرجع سابق ، ص88.

| السنوات / الصادرات | 2019 | | 2020 | |
|---|---|---|---|---|
| | القيمة(مليار دولار) | النسبة (%) | القيمة(مليار دولار) | النسبة(%) |
| صادرات المحروقات | 33.24 | %92.80 | 21.54 | %90.52 |
| صادرات خارج المحروقات | 2.58 | %7.20 | 2.25 | 9.48 |

**المصدر**: من إعداد الطالبين إعتمادا على موقع . www.douane.gov.dz

وهو الأمر الذي جعل الاقتصاد الجزائري شديد الحساسية للتغيرات في الأسعار العالمية للنفط من جهة وللتغيرات في قيمة عملة التقويم (سعر الصرف) من جهة ثانية، ألا وهو الدولار الأمريكي. فضلا عن التركيز السلعي فإن الصادرات تمتاز بتركيز جغرافي كبير، حيث يتم التصدير إلى دول معينة خاصة منها الدول الأوروبية، والولايات المتحدة، واليابان.

**خامسا: الاقتصاد الجزائري من حيث الواردات:**

تتميز الواردات الجزائرية بتنوع هيكلها وبضرورتها للحياة البشرية وللآلة الإنتاجية، هذا ما رفع من نسبة الإنفاق على الواردات، وتمتاز أيضا بالتركيز المكاني العالي، حيث نجد حوالي ثلثي الواردات الجزائرية مصدرها الاتحاد الأوروبي حيث نجد كل من فرنسا وايطاليا وألمانيا واسبانيا بالنسب التالية: 10.6% ، 7.05% ، 48.6 %، 6.22% ثم تليهم الصين بنسبة 24.46% حسب إحصائيات سنة 2020 والشكل الموالي يوضح واردات الجزائر من السلع والخدمات بين 2015 و2019

**جدول رقم(09): واردات الجزائر خلال الفترة 2015- 2019 (الوحدة: مليار دولار)**

| الفترة / الواردات | 2005 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 |
|---|---|---|---|---|---|
| الواردات من السلع | 51.5 | 46.72 | 46.05 | 46.33 | 41.93 |
| الواردات من الخدمات | 10.52 | 3.06 | 10.83 | 10.95 | 0 |

**المصدر: من إعداد الطالبين إعتمادا على معطيات موقع: www.standardetrade.com**

## المبحث الثاني: العلاقات الجزائرية الإفريقية

لطالما كان للجزائر دور فعال في القارة الإفريقية وهو ما ساعدها في تكوين علاقات إستراتيجية مع هذه الدول ومحاولتها لتطوير هذه العلاقات مع مرور السنوات خاصة لما تمثله القارة للجزائر اقتصاديا وتاريخيا. وسنحاول في هذا المبحث أن نسلط الضوء على طبيعة هذه العلاقات.

### المطلب الأول: العلاقات التاريخية الجزائرية الإفريقية

#### أولا: العلاقات ما قبل التاريخ

في هذه الحقبة التاريخية لم تكن تعرف الجزائر بهذا الاسم، إلى أنها كانت جزء لا يتجزأ من شمال افريقيا ،رغم أنها كانت تشغل أكبر جزء من الشمال الافريقي، وقد تعاقبت على الشمال الافريقي بعد العصر الحجري ،خمس أمم عظيمة: الأمازيغ أو البربر وهم السكان الاصليون، والفينيقيون، ثم الرومان والوندال ثم البيزنطيون، لذلك فالشمال الافريقي كان موحدا ويخضع لسلطة واحدة، فلم تكن هناك حدود سياسية أو جغرافية بين المناطق الإفريقية ، لهذا فإننا لا نلمس نوع معين من العلاقات، لكن مع ظهور الدويلات الإسلامية المستقلة عن الدولة العباسية، حيث ظهرت: الدولة الرستمية في الجزائر ودولة الأدارسة في المغرب الأقصى ، ودولة الأغالبة في تونس، ودولة بني مدرار في المغرب الأقصى في الحدود الجنوبية الغربية للدولة الرستمية، وقد كانت الدولة الرستمية دولة قوية لها حكمها المستقل تماما عن الدولة العباسية في بغداد، وكان لها عالقات مع جميع أقطار شمال افريقيا. كما كانت الدولة الرستمية علاقات مع السودان إذ كانت الدولة الرستمية تسيطر على كل المنافذ المؤدية للسودان وقد امتلك الرستميون عدد من القواعد الصحراوية التي تقع على الطرق وتعتبر محطات للتجارة مع الدول جنوب الصحراء[1].

#### ثانيا: العلاقات الجزائرية مع دول إفريقيا خلال الحكم العثماني

لعل أول تقسيم إداري لشمال أفريقيا، تم من خلاله فصل الجزائر عن باقي الشمال الإفريقي يعود إلى الدولة العثمانية، التي شرعت في تحرير السواحل الجزائرية من الغزو الإسباني في

[1]– إبراهيم أحمد العدوي ، بلاد الجزائر وتكوينها العربي والإسلامي، دار النحو المصرية، القاهرة ،2001، ص82.

سنة1512م، وقد تم وصل منطقة المغرب الأوسط، كما كان يطلق عليها من طرف العرب بالدولة العثمانية التي أطلقت عليها اسم الجزائر وكان ذلك في سنة1518م، وقد عين خير الدين بربروس حاكما على الجزائر آنذاك، وبدأ السلطان العثماني سليم الثالث في تنظيم أمور الدولة الجديدة وقد تميزت الجزائر في فترة الحكم العثماني بوفرة انتاجها الزراعي ورواج تجارتها، حيث قامت تجارة قوية لها مع باقي الأقطار في العصور الوسطى، وكانت كلمتها أكثر تأثيرا في الحرب والسلم، وقد أكسبها هذا الوضع صفة الزعامة على دول المغرب الأخرى، كما كانت لها وزن ثقيل في مع الدول الإفريقية الأخرى التي كانت تحت السيطرة الأوروبية وأصبحت الجزائر منفذ لهذه الدول التي تعاني من المجاعة وانخفاض المنتجات فيها فاستغلت الوضع في زيادة حجم التجارة وزيادة طبيعة العلاقة مع الدول الإفريقية.

**ثالثا: العلاقات الجزائرية مع دول إفريقيا إبان الاستعمار الفرنسي**

يمكن القول أن العلاقات الجزائرية الافريقية خلال الاستعمار الفرنسي للجزائر كانت في معظمها عالقات عسكرية بالدرجة الأولى، من حيث دعم الدول المجاورة للمقاومة الشعبية والثورة الجزائرية بالأسلحة والعتاد الحربي وحتى المتطوعين لإخراج الاستعمار الفرنسي الغاشم من الجزائر، وقد مثلت الحرب العالمية الثانية نقطة تحول كبيرة بالنسبة للعمل الثوري في شمال افريقيا والمغرب العربي الكبير، فبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية توحد العمل الثوري والسياسي في شمال افريقيا على تحرير جميع الأقطار الواقعة تحت وطأة الاستعمار، وبعد استقلال دول المغرب العربي : ليبيا( 1952)، تونس( 1956) والمغرب( 1956)، أخذت هذه الدول الثلاث في دعم القضية الجزائرية، من كل النواحي السياسية والعسكرية والمادية. شكلت القارة، القاعدة الخلفية للثورة التحريرية في سياق التضامن الثوري، الذي ساد بين دولها. فقد لعبت الدول الإفريقية، دوار مهما في الضغط الدبلوماسي على فرنسا، لإجبارها على الاعتراف باستقلال الجزائر. وتكريسا لمبدأ التضامن الإفريقي من خلال المشاركة في المؤتمرات الإفريقية التي نذكر منها: مؤتمر آكرا 1958، مؤتمر منروفيا 1959، مؤتمر لاغوس جانفي 1960 ومؤتمر تونس سنة 1961 م. والتصدي لمشاريع ديغول الامبريالية لاسيما ما تعلق بفصل الصحراء عن الجزائر.

**رابعا: العلاقات بين الجزائر ودول إفريقيا بعد الاستقلال**

منذ السنوات الأولى لاستقلال عملت الجزائر على الحضور القوي في القارة الإفريقية لا سيما دبلوماسيا، وقد عرفت هذه السياسة تحولات من فترة إلى أخرى، ففي فترة الحرب الباردة كان العامل الأيدولوجي هو من حدد العلاقات الجزائرية بدول القارة الإفريقية، وفي منتصف السبعينيات شكلت قضية الصحراء الغربية عاملا جديدا تجندت لها الدبلوماسية الجزائرية في القارة الإفريقية لكسب التأييد لموقفها بشأن هذه القضية، ثم دخلت السياسة الخارجية الجزائرية في حالة من الأفول عالميا وبالخصوص في إفريقيا سيما في سنوات التسعينيات، بفعل عوامل عديدة منها: تجد السياسة الإفريقية للجزائر أساساتها في الجغرافيا والتاريخ. فقد أدرك صناع القرار الجزائريين أهمية الدعم الإفريقي منذ مؤتمر باندونغ 1955. أين أيدت الدول الإفريقية المطالب الجزائرية الشرعية، فسنوات الستينيات والسبعينيات والتي شكلت العصر الذهبي للسياسة الخارجية الجزائرية تميزت بتكثيف حركتها في القارة الإفريقية على الخصوص. فمن خلال تحليل كلا من ميثاق طرابلس، دستور 1963، ودستور
1976، يمكن استخلاص عدة أسس حكمت هذه العلاقات في:

1-التضامن السياسي في إطار كفاح الدول الإفريقية من أجل التحرر، ومحاربة التمييز العنصري والامبريالية.

2- المتغير الأيديولوجي والسياسي كان المحدد الأساسي الذي دفع الجزائر على التركيز على إفريقيا في سياستها الخارجية.

3- وظفت الجزائر دورها الريادي في القارة الإفريقية في كثير من الأحيان مطالب اقتصادية خاصة باستكمال دول العالم الثالث لاستقلالها الاقتصادي واستغلال مواردها بنفسها، وإعادة

النظر في النظام الاقتصادي العالمي، والتي لاقت تأييد كل دول العالم الثالث لاسيما الدول الإفريقية، من هنا تأكد للجزائر الدور الدبلوماسي الإفريقي[1].

## المطلب الثاني: العلاقات التجارية بين الجزائر ودول إفريقيا

عرفت العلاقات التجارية بين الجزائر ودول إفريقيا تطورا كبيرا مع مرور السنوات وهذا راجع إلى زيادة الترابط بين الدول الإفريقية خاصة بعد الإعلان عن إنشاء الإتحاد الإفريقي وفيما يلي نوضح تطور العلاقات التجارية بين الجزائر ودول إفريقيا.

**جدول رقم(10): تطور المبادلات التجارية بين الجزائر وإفريقيا من 2011 إلى 2020:**

**الوحدة (مليار دولار)**

| السنوات / الميزان تجاري | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الواردات | 6.08 | 3.13 | 2.07 | 1.68 | 1.48 | 1.51 | 1.20 | 1.72 | 1.26 | 0.65 |
| الصادرات | 3.11 | 3.36 | 3 | 3.28 | 2.19 | 1.79 | 1.8 | 2.26 | 2.63 | 0.64 |
| الرصيد | 2.97 | 0.23 | 0.93 | 1.6 | 0.71 | 0.28 | 0.6 | 0.54 | 1.37 | 0.01 |

**المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على معطيات موقع www.trademap.com**

من خلال الجدول رقم(10) نلاحظ أن واردات الجزائر من افريقيا في انخفاض مستمر مع مرور السنوات حيث سجلت سنة 2011 قيمة 6.08 مليار دولار لتصل إلى قيمة 1.26 مليار دولار سنة 2019، وهذا راجع إلى دخول الجزائر في عدة اتفاقيات تجارية مع دول الاتحاد الأوروبي والصين وضعف العلاقات التجارية الجزائرية الافريقية، وتواصل هذا الانخفاض سنة 2020 تزامنا مع جائحة كورونا. أما بالنسبة للصادرات الجزائرية للدول الافريقية فنلاحظ أن

[1]-عاشور فضيلة، دراسة علاقات الجزائر والدول المجاورة لها، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد السابع، الجزائر ،2018، ص ص54-60.

هناك تفاوت مع مرور السنوات سواءا بالانخفاض أو الارتفاع حيث شهدت قيمة الصادرات سنة 2011 قيمة 3.11 مليار دولار بينما ارتفعت سنة 2012 لقيمة 3.36 مليار دولار لتنخفض سنة 2013 لقيمة 3 مليار دولار أمريكي لتصل سنة 2019 لقيمة 2.36 مليار دولار وترجع أسباب هذا التفاوت إلى اعتماد الجزائر بشكل كبير في صادراتها على المواد الأولية خاصة المحروقات التي يشهد سوقها نوعا من لا استقرار في السعر والعرض والطلب.

**جدول رقم(11): تطور المبادلات التجارية بين الجزائر ومناطق من القارة الإفريقية من 2016 إلى 2020 .**

| السنوات / المناطق | المبادلات التجارية | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| جنوب شرق افريقيا (الكوميسا) | الصادرات | 0.35 | 0.40 | 0.42 | 0.49 | 0.17 |
| | الواردات | 0.43 | 0.41 | 1.03 | 0.56 | 0.49 |
| الدول المغاربية | الصادرات | 1.36 | 1.31 | 1.76 | 1.99 | 0.43 |
| | الواردات | 0.90 | 0.66 | 0.6 | 0.55 | 0.13 |
| شرق افريقيا | الصادرات | 0.0011 | 0.0006 | 0.0002 | 0.0003 | - |
| | الواردات | 0.003 | 0.023 | 0.004 | 0.002 | 0.0019 |
| غرب افريقيا | الصادرات | 0.0058 | 0.0063 | 0.0089 | 0.014 | 0.0031 |
| | الواردات | 0.0095 | 0.0061 | 0.0082 | 0.0096 | 0.0002 |
| وسط افريقيا | الصادرات | 0.0001 | 0.0004 | 0.0005 | 0.00005 | - |
| | الواردات | 0.0008 | 0.0008 | 0.0003 | 0.0001 | - |

**المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على موقع www.trademap.com**

من خلال الجدول رقم(11) نلاحظ أن المبادلات التجارية مع مناطق التجارة في إفريقيا ضعيفة، وتعتبر منطقة اتحاد المغرب العربي أكبر شريك تجاري للجزائر في إفريقيا إذ وصلت قيمة صادرات الجزائر نحو الدول المغاربية حوالي 1.99 مليار دولار أمريكي سنة 2019 كأكبر قيمة بين 2016 و2020 كما شهدت واردات الجزائر من الدول المغاربية انخفاضا مع مرور السنوات.

وتعتبر منطقة الكوميسا ثاني أكبر شريك تجاري للجزائر حيث تعتبر كبر مورد للجزائر بين كل المناطق الإفريقية بقيمة تتراوح بين 0.4 و1مليار دولار أمريكي وهدا راجع إلا تطور الصناعة في دول الكوميسا خاصة مصر وإثيوبيا ورواندا.

أما بقية المناطق فقيمها تعتبر ضعيفة جدا بسبب ضعف اقتصاديات دول منطقة غرب ووسط إفريقيا باستثناء نيجيريا التي تعتبر من أكثر الدول تعاملا مع الجزائر تجاريا خاصة في مجال المحروقات.

**المطلب الثالث: الاستثمارات بين الجزائر وافريقيا**

كانت ولازالت إفريقيا شريك اقتصادي مهم للجزائر، لذلك تبحث الجزائر دائما للاستثمار داخل القارة الإفريقية وكذلك الحال بالنسبة للدول الإفريقية التي تبحث عن فرص ومناخ للاستثمار في الجزائر بسبب موقعها الجغرافي المساعد والقريب من الأسواق الد ولية لتسهيل المبادلات مع الدول الكبرى.

رغم ذلك لاتزال الاستثمارات بين الجزائر وإفريقيا ضعيفة وهو ما يوضحه الجدول الموالي.

**جدول رقم(12): الاستثمار الأجنبي المباشر بين الجزائر وافريقيا(مليون دولار)**

| الفترة / الإستثمارات | 2005-2007(المتوسط السنوي ) | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 |
|---|---|---|---|---|---|
| الإستثمارات الخارجة من الجزائر | 55 | 46 | 9 | 880 | 83 |
| الإستثمارات الداخلة إلى إفريقيا | 38 323 | 46 023 | 41 535 | 50 577 | 45 368 |
| الإستثمارات الخارجة من الجزائر بالنسبة للإستثمارات الداخلة إلى إفريقيا (النسب المئوية) | 0.14 | 0.1 | 0.021 | 0.017 | 0.18 |

**المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على معطيات موقع www.unctad.com .**

من خلال الجدول رقم(12) تبين أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة الخارجة من الجزائر قيمتها ضعيفة جدا حيث أنه سنة 2018 سجلت قيمة قدرها 880 مليون دولار كأعلى قيمة في السنوات الماضية.

وإذا تمت مقارنة هذه القيمة مع قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الداخلة إلى إفريقيا في نفس السنة نجد أنها لا تتعدى نسبة 0.1% وهذا إذا اعتبرنا أن جميع الاستثمارات الجزائرية موجهة إلى الدول الإفريقية. فهذه النسبة تعتبر مخفضة جدا مايدل على ضعف الاستثمار الجزائري في العام بصفة عامة والقارة الإفريقية بشكل خاص، وعدم قدرة الجزائر على منافسة الدول الأكثر استثمارا في القارة كدول الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية والصين.

ومن بين الاستثمارات الجزائرية في القارة نجد استثمار شركة سوناطراك في كل من ليبيا والنيجر ومالي فقط وهذا ما يدل على أن الجزائر لا تمتلك المؤهلات الاستثمارية الكبيرة التي تسمح لها بالتوغل داخل القارة خاصة في المجال الاستثماري واستغلال الفرص الموجودة داخل القارة.

كذلك الحال بالنسبة لاستثمار الدول الإفريقية في الجزائر إذ نجد بعض الاستثمارات من دولتي مصر وجنوب إفريقيا لكن تبقى بقيم ضعيفة وهذا راجع لضعف المناخ الاستثماري في الجزائر من غياب الاستقرار السياسي والأمني وكذلك ضعف الاقتصاد المحلي وضعف البنوك والبيئة المصرفية كلها عوامل لا تساعد على جذب الاستثمارات.

**1-الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا(NEPAD):**

تعد هذه المبادرة ثمرة صهر اقتراحين تقدم كما مجموعة من رؤساء بعض البلدان الإفريقية، الأول كان عبارة عن برنامج إصلاحي تنموي جديد للألفية قدم من قبل رؤساء جنوب إفريقيا والجزائر ونيجيريا واقزاح هنى أتى به الرئيس السنغالي عبد الله واد ومستشاره الاقتصادي والمالي شريف ساليف ساي المعروف بمخطط أوميغا من أجل إفريقيا، والذي كان هدفه وضع خطة لانعاش القارة الافريقية في ظل ضعف البنية التحتية وضعف نظم التعليم والصحة . [1]

وقد نتج عن عملية الصهر هذه:"**المبادرة الإفريقية الجديدة** " التي اعتمدت رسميا من قبل رؤساء الدول والحكومات الأفارقة، بمناسبة القمة السابعة والثلاثين لمنظمة الوحدة الإفريقية، المنعقدة بلوساكا الزامبية في يوليو 2001.

وقد حصلت هذه المبادرة على مباركة واستحسان من طرف بعض شركاء إفريقيا وعلى رأسها مجموعة الثمانية خلال قمة جنوة بإيطاليا في يوليو 2001 والاتحاد الأوروبي في أكتوبر 2001 ببروكسل البلجيكية، وفي أكتوبر 2001 بأبوجا النيجيرية خلال الاجتماع الافتتاحي للجنة رؤساء الدول والحكومات من أجل تنفيذ المبادرة ومتابعتها تم اعتماد التعمية الجديدة المعرفة بالشركة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا نيباد .

وترمي مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا إلى إعادة صياغة خارطة طريق جديدة لتنمية دول القارة الإفريقية، كما تمثل في نفس الوقت التزاما شرعيا لهذه الدول تجاه مجتمعاتها المدنية والمجتمع الدولي بقيادة منظماته الدولية كالأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي

[1]- بوطاب قويدر وجميل عبد الجليل، الاتحاد المغربي بين مبادرة' نيباد واتفاقيات الشراكة الأور ومتوسطية، التكامل الإقليمي في إفريقيا: سد الفجوة' بين جنوب الصحراء، مجلة الدراسات الإفريقية، بريتوريا، جنوب إفريقيا، 2011، ص ص50-51.

والبنك العالمي والمنظمة العالمية للتجارة بالإضافة إلى المنظمات الدولية الأخرى كمنظمات الصحة والبيئة وتختصر أهم أهداف هذه المبادرة في:[1]

- الديمقراطية ورشاد الحكم السياسي.
- الوقاية من النزاعات والحد من انتشارها.
- التنمية البشرية خاصة في مجالي الصحة والتعليم.

إرساء قواعد الحكم الاقتصادي الرشيد وحسن تدبير المجتمعات

- مكافحة الفقر والجوع والتصحر وتعزيز الأمن الغذائي.
- تحفيز الاستثمار الخاص في إفريقيا.
- مكافحة الرشوة والاختلاسات وكل مظاهر الفساد.
- تطوير نظم وتكنولوجيات الإعلام والاتصال في كامل القارة.
- المحاولات الأفريقية لبناء نظرية في التكامل.

**2- تقييم دور الجزائر في النيباد:[2]**

لقد تمكنت الدبلوماسية الجزائرية من الحصول على دعم مختلف الأطراف الدولية، حيث اهتم منتدى الصين – إفريقيا الذي تأسس عام 2000 بالمبادرة، وبدأ في العمل على ملاءمة برامج التعاون بين الصين وإفريقيا مع برامج النيباد ، وقام منتدى" التيكا"، الذي تتبناه اليابان بالتعاون مع الأمم المتحدة والدول المانحة الأخرى بدعم برامج النيباد، كما أقرت الأمم المتحدة المبادرة كإطار للتنمية في إفريقيا ، هذا بالإضافة إلى تدعيم مجموعة الثمانية لها من خلال مختلف قممها .

كما حاولت الجزائر تعزيز التعاون جنوب – جنوب في مختلف المجالات حيث قام 07 أطباء من جنوب إفريقيا بإجراء عمليات جراحية في إطار اتفاق ثنائي موقع بين الطرفين في

[1] – بوطاب قويدر وجميل عبد الجليل، مرجع سابق، ص 51.

[2] – دالع وهيبة، المقاربة التنموية للجزائر في منطقة الساحل الإفريقي النيباد كآلية للتنمية الشاملة–، دراسة استراتيجية، العدد 18، ص54.

سنة 2003، إضافة إلى إقامة المشاريع المختلفة مثل مشروع الطريق السريع الإفريقي، وربط شبكات السكك الحديدية، وأنبوب الغاز النيجيري الجزائري والربط بالألياف البصرية.

وبالرغم من الأهداف الطموحة التي يتضمنها برنامج النيباد، إلا أن العمل الميداني أثبت صعوبة تحقيق هذه الأهداف التي اعترضتها جملة من العراقيل، فقد حصلت النيباد على مجرد وعود لا أشياء ملموسة، ولم تحقق الأهداف المرجوة بالوصول إلى نسبة نمو تقدر بـ 7 ٪، وتخفيض نسبة الفقر إلى حدود 7 ٪ خاصة ي ظل الإمكانات المحدودة التي تقف عائقا أمام تفعيل الأطر التعاونية بالقارة، وأمام حل المشاكل العديدة التي بقيت تواجهها حتى بعد إطلاق مبادرة النيباد .

كما أن مرافعة الجزائر باسم القارة الإفريقية أمام الأطراف الدولية خاصة الدول الأكثر تصنيعا في العالم، كانت نتائجها جد محدودة في ظل غياب إرادة دولية لإخراج القارة من الفقر والضعف لأنها تدرك بأن ذلك ليس في صالحها ويؤثر على علاقة التبعية بين الطرفين، لكن رغم ذلك تبقى الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا برنامجا تنمويا طموحا يتطلب لنجاحه توفر إرادة سياسية وشعبية من جميع الأطراف للنهوض بالقارة الإفريقية ومنطقة الساحل الإفريقي[1].

## المبحث الثالث: الفرص والتحديات التي تواجه الجزائر ضمن منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية

لقد أثبتت الجزائر مرة أخرى وفاءها بالتزاماتها تجاه القارة الإفريقية المكرس في دستورها، وايمانا منها بأن منطقة التبادل الحر القارية الإفريقية ستحقق لها منافع اقتصادية كبيرة على المدي المتوسط والبعيد وفي هذا المبحث سنتناول أهم الفرص والتحديات التي تواجه الجزائر ضمن هذه المنطقة وتم تقسيم المبحث إلى مطلبين الأول يتناول الفرص التي تستفيد منها الجزائر والثاني

[1] – دالع وهيبة، مرجع سابق، ص ص54-55.

يوضح التحديات التي تواجه الجزائر ضمن هذه المنطقة أما المطلب الثالث دور منطقة التبادل الحر الافريقية في تنويع الصادرات الجزائرية.

**المطلب الأول: الفرص التي تستفيد منها الجزائر ضمن منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية**

التزمت الجزائر بالاتفاق المبرم المؤسس لمنطقة التبادل الحر القارية الإفريقية من خلال التوقيع عليه خلال القمة الاستثنائية التي عقها الإتحاد الإفريقي في 21 مارس 2018 بكيغالي (رواندا)، لتنضم إلى 52 دولة إفريقية من أصل 55 من أعضاء الإتحاد الإفريقي.

ستشكل منطقة التبادل الحر فرصة سانحة للجزائر لمواصلة تطوير وإنعاش صادراتها خارج المحروقات مما يفتح أمامها أبواب السوق الإفريقية التي ستنفتح بدورها على المنتج الجزائري. وتعتبر هذه المنطقة فرصة هامة لتكثيف وتطوير التجارة البينية التي من المنتظر أن تعرف ارتفاعا محسوسا، فضلا عن دعم أهداف التكامل والاندماج القاري من خلال التجارة والاستثمار، اللذين يعتبران عنصرين رئيسيين لدعم النمو والتنمية الاقتصادية المستدامة. فالسوق الإفريقية تمتلك مؤهلات وقدرات اقتصادية كبيرة إذ تشكل سوقا ب 1.2 مليار نسمة بقيمة 3000 مليار دولار، ومن المتوقع أن ترتفع نسبة المبادلات التجارية مع الدول الإفريقية بنسبة 52% بدل النسبة الحالية التي لا تزيد عن 16%. تنمية التجارة البينية سيساهم في تطوير سلاسل القيمة الإقليمية والتصنيع وخلق فرص العمل، زيادة على أن الإلغاء التدريجي للرسوم الجمركية بين البلدان الإفريقية بعد الدخول الفعلي لمنطقة التجارة الحرة، بنسبة 90% من بنود التعريفة الجمركية خلال مدة 5 سنوات، وسيعطي أولوية للشركات الإفريقية في تلبية حاجيات السوق الإفريقية المتزايدة والاستفادة من مزياها وبالتالي استفادة الشركات الجزائرية من زيادة العائد من الأرباح بعد فتح الأسواق مع الدول الإفريقية.

- ستسمح منطقة التبادل الحر القارية الإفريقية للمتعاملين الاقتصاديين والمؤسسات الناشئة بحرية التنقل لرجال الأعمال والاستثمار وهذا ما سيساهم في زيادة حجم التدفقات التجارية والمالية بين الجزائر ودول إفريقيا.

- منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية ستسهل عملية استيراد المواد الخام من البلدان الإفريقية الأخرى والعالم أجمع، كما ستمكن الشركات الصغيرة والمتوسطة من إنشاء شركات

تجميع في بلدان الإفريقية الأخرى من أجل الوصول إلى وسائل إنتاج أرخص، وبالتالي زيادة أرباحها النهائية.

- ستستفيد الجزائر من المزايا التي سيوفرها الطريق العابر للصحراء الذي يربط الجزائر بلاغوس في نيجيريا، وخط أنابيب الغاز بين الجزائر ونيجيريا، الذي يعتبر بمثابة المشروع الحلم من أجل تحقيق الاندماج الإقليمي والتكامل الاقتصادي لاسيما بين دول المغرب العربي ومنطقة الساحل وتجمع دول غرب أفريقيا وكذا ربطه بالموانئ الجزائرية خاصة ميناء شرشال الجديد وميناء جن جن بجيجل وبالتالي ستستفيد الجزائر من التعريفات الجمركية من خلال تصدير السلع الخاصة بالدول الإفريقية، وتعول الجزائر على هذا المشروع لاقتحام السوق الأفريقية التي تضم أكثر من 700 مليون نسمة من الدول التي سترتبط بالطريق، وهي تونس والنيجر وبوركينا فاسو ومالي ونيجيريا والبلدان المجاورة لها، كما سيساهم هذا المشروع في تقليص التكاليف اللوجيستيكية سيما المتعلقة بالنقل وكذا إنشاء شبكة بنوك جزائرية لتسهيل المعاملات كما سيربط هذا الطريق مع طريق الحرير الصيني وهو ما يساعد على توسع الجزائر وإفريقيا في السوق العالمي.

- ستسمح منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية للشركات متعددة الجنسيات بالشراكة مع الشركات المحلية لتطوير المواد الخام، وتدريبها على أفضل الممارسات ونقل التكنولوجيا في هذه العملية.

- تسعى الجزائر من خلال موقعها الجغرافي داخل إفريقيا إلى جلب الاستثمارات والعوائد من خلال منطقة التبادل الحر القارية الإفريقية حيث تراهن الجزائر على إزالة كافة العوائق والقيام بإصلاحات جمركية وضريبية بهدف تحفيز الاقتصاد والخروج من التبعية النفطية الحالية.

**المطلب الثاني: التحديات التي تواجه الجزائر ضمن منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية**

من بين التحديات التي تواجه الجزائر ضمن منطقة التبادل الحر القارية الإفريقية مايلي:

- تنسيق الاقتصادات غير المتجانسة وغير المتناغمة مع دول إفريقيا بموجب اتفاقية واحدة بسبب التنوع الكبير الموجود في مستويات التنمية بين مختلف الدول الإفريقية.

- عدم جاهزية الجزائر للولوج إلى تجربة منطقة التبادل الحر الأفريقية، بحكم أنها خسرت الكثير بسبب اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، وعجزها عن الموازنة بين ما تصدره وما تستورده من شركائها الاقتصاديين.

- تنويع الصادرات حيث أن الجزائر ضعف في صادراتها خارج المحروقات، فهي لم تتجاوز مليارين و830 دولار خلال 2018، وأغلبها تمثل مواد نصف مصنعة ولذلك وجب على الجزائر تنويع صادراتها للاستفادة من المزايا المتوقعة من منطقة التبادل الحر القارية الإفريقية.

- ضعف الاقتصاد "الريعي" في الجزائر واعتماد الصناعة على المواد الأولية المستوردة، كلها عوامل تجعلها غير قابلة للتنافس خارجيا وغير معروفة وتواجه منافسة كبيرة من الدول المستثمرة داخل القارة الإفريقية والسوق الإفريقية خاصة الصين والهند وتركيا.

- غياب الاستثمار الجزائري في إفريقيا وكذلك غياب الاستثمار الإفريقي في الجزائر، لكن مع دخول الجزائر لمنطقة التبادل الحر الإفريقية سيؤدي إلى فتح الأبواب أمام انتقال المستثمرين بحرية أكبر داخل القارة وبالتالي ظهور المنافسة بين الدول الإفريقية ودول الأخرى المستثمرة داخل الجزائر وكذلك المنافسة بين الجزائر والدول المستثمرة داخل القارة. والجدولين المواليين يوضحان أهم الدول المستثمرة في الجزائر بين سنتي 2015 و2019.

**جدول رقم(13): أهم الدول المستثمرة في الجزائر( اجمالي الفترة ما بين جانفي 2015- ديسمبر 2019)**

| الدولة | التكلفة (مليون دولار) | عدد المشاريع | عدد الشركات |
|---|---|---|---|
| هونج كونغ | 6,000 | 1 | 1 |
| الصين | 3,827 | 12 | 7 |
| سنغافورة | 3,151 | 3 | 1 |
| فرنسا | 2,266 | 16 | 15 |
| مصر | 1,533 | 3 | 3 |
| تركيا | 714 | 2 | 2 |
| قطر | 666 | 1 | 1 |
| اسبانيا | 517 | 7 | 7 |
| سويسرا | 400 | 6 | 5 |
| اليابان | 385 | 3 | 2 |
| أخرى | 1,576 | 134 | 108 |
| الاجمالي | 21,056 | 188 | 152 |

**المصدر**: المنظمة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات.

**جدول رقم (14): توزيع تكلفة الاستثمارات الواردة إلى الجزائر حسب الأقاليم المستثمرة (يناير 2015- ديسمبر 2019)**

| الأقاليم المستثمرة | التكلفة (مليون دولار) | % |
|---|---|---|
| آسيا والمحيط الهادئ | 13,606 | %65 |
| أوروبا الغربية | 4,019 | %19 |
| افريقيا | 1581 | %8 |
| الشرق الأوسط | 882 | %4 |
| الدول الأوروبية الناشئة | 714 | %3 |
| أمريكا الشمالية | 254 | %1 |

**المصدر**: المنظمة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات.

من خلال الجدول رقم(13) و(14) غياب الدول الإفريقية عن قائمة الدول الأكثر استثمارا في الجزائر ماعدا مصر التي تمتلك حوالي 3 شركات مستثمرة بقيمة إجمالية تقدر ب1.5 مليار دولار سنة 2019.

وتعتبر دول الإتحاد الأوروبي من أكثر الدول استثمارا في الجزائر وكذلك بالنسبة للصين بقيمة تقدر ب 3.1 مليار دولار وهونغ كونغ بقيمة 6 مليار دولار. مع فتح الاستثمارات مع الدول الإفريقية من خلال منطقة التبادل الحر ستواجه الجزائر منافسة كبيرة مع الدول الكبرى المستثمرة في القارة باعتبار هذه الدول تمتلك التكنولوجيا الحديثة التي تساعدها في الرفع من قدراتها الاستثمارية عكس الجزائر التي حاليا لاتمتلك قدرات تنافسية استثمارية تسمح لها بمنافسة هذه الدول على مستوى القارة. كذلك الحال بالنسبة للدول الإفريقية في استثمارها داخل الجزائر، لذلك وجب على الجزائر توفير مناخ استثماري يسمح لها بالمنافسة الخارجية.

**شكل رقم(07): الدول العشرة الأكثر استثمارا في إفريقيا في عامي 2014 و2018 (الوحدة: مليار دولار)**

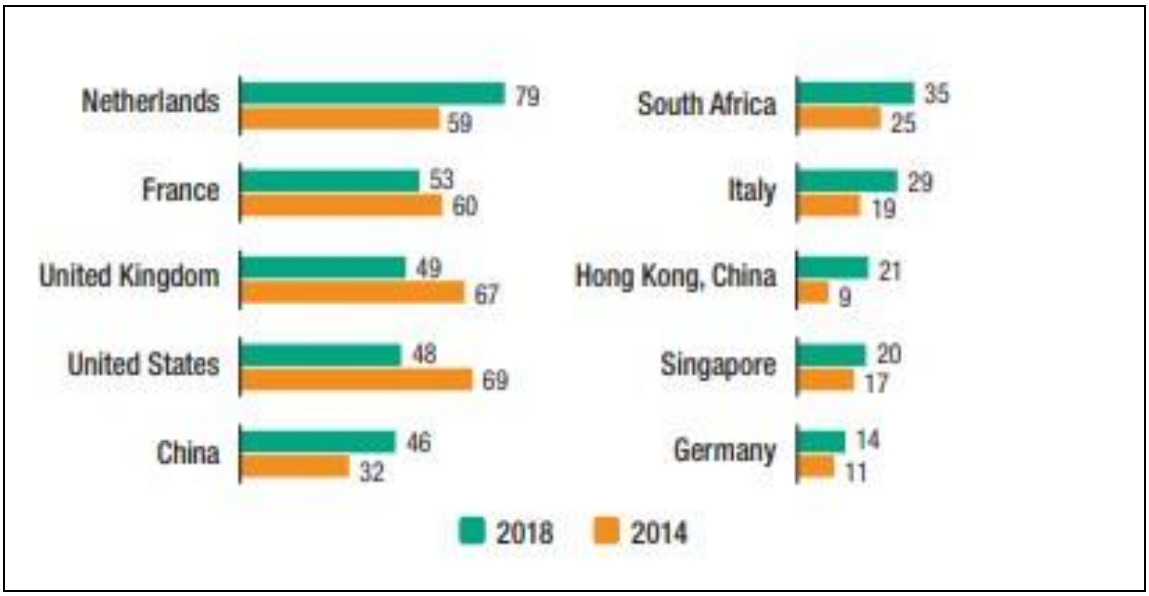


**المصدر: منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.**

من خلال الشكل رقم(07) نلاحظ أن أكبر الدول المستثمرة في افريقيا ممثلة ببعض الدول الأوروبية الغربية بقيمة أكثر من 175 مليار دولار أمريكي بالإضافة الولايات المتحدة الأمريكية بقيمة 48 مليار والصين بقيمة 46 مليار دولار وبعض الدول الآسيوية 41 مليار دولار حسب إحصائيات سنة 2018.

وتعتبر جنوب إفريقيا الدولة الافريقية الوحيدة ضمن أكبر الدول استثمارا في إفريقيا سنتي(2014-2018) ب 25 مليار دولار سنة 2014 و35 مليار دولار في 2018، بينما تعتبر هولاندا وفرنسا أكبر المستثمرين في إفريقيا في هذه الفترة ب 79 و53 مليار دولار على التوالي .

مما يدل على قوة الاستثمارات الأجنبية وسيطرت الدول الكبرى على المشاريع في القارة وهذا يعتبر تحدي أمام الجزائر للدخول في المنافسة مع هذه الدول في المنطقة الإفريقية.

- ضعف التجارة البينية بين الجزائر ودول إفريقيا يعتبر عائق للجزائر لمحاولة زيادة التبادل التجاري مع الدول الإفريقية ومنافسة الدول الأكثر شراكة مع الدول الإفريقية تجاريا والجدول الموالي يوضح أكثر الدول تصديرا واستيرادا من وإلى الجزائر.

**جدول رقم(15):أهم الدول المصدرة والمستوردة من وإلى الجزائر سنة 2019.**

| أهم 5 دول تصدر السلع إلى الجزائر | | | أهم 5 دول تستورد السلع من الجزائر | | |
|---|---|---|---|---|---|
| الدولة | القيمة(مليون $ ) | % من الاجمالي | الدولة | القيمة (مليون $ ) | % من الاجمالي |
| الصين | 7.923 | 16.2 | إيطاليا | 6,740 | 16.1 |
| فرنسا | 6.208 | 12.7 | اسبانيا | 5,638 | 13.5 |
| روسيا | 4.802 | 9.1 | فرنسا | 4,915 | 11.8 |
| اسبانيا | 3.961 | 8.1 | الولايات المتحدة الامريكية | 4,782 | 11.4 |
| ايطاليا | 3.642 | 7.4 | المملكة المتحدة | 2,896 | 6.9 |

**المصدر: المنظمة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات.**

من خلال الجدول رقم(15) نلاحظ أن دول الإتحاد الأوروبي الشريك الاقتصادي رقم واحد للجزائر كما تعتبر الصين أكبر مصدر للسلع في الجزائر بقيمة تقدر ب 8 مليار دولار بنسبة 2.16% من قيمة الصادرات الجزائرية.

أما بالنسبة للواردات فدول الإتحاد الأوروبي أكبر مستورد من الجزائر بنسبة تزيد عن 35% من إجمالي الواردات الجزائرية، مع غياب للدول الإفريقية بنسب ضعيفة جدا مقارنة مع الدول الخمس الأولى وبالتالي فهذا يعتبر تحدي أمام الجزائر للاستفادة من منطقة التبادل الحر لزيادة حجم الصادرات والواردات مع الدول الإفريقية وكذلك الاستفادة من المزايا التي تمنحها هذه المنطقة خاصة فيما يتعلق بالتعريفات الجمركية وحرية تنقل السلع بين الدول الإفريقية، وكذلك منافسة الدول المتعاملين التجاريين داخل القارة.

- تخوف الجزائر من الخسائر والمكاسب الغير متساوية بين الدول خاصة مع ضعف الإنتاج المحلي وعدم قدرة المنتجين الصغار على المنافسة أمام الشركات الكبرى العالمية المستثمرة في دول إفريقيا خاصة في المجال الزراعي والسياحي.

- ظهور مشكل الهجرة غير الشرعية ومشكل الصراعات العرقية داخل القارة أدى إلى تخوف الجزائر من فتح الحدود بين بعض الدول باعتبار الجزائر بوابة إفريقيا نحو أوروبا.
- التجارة غير شرعية ومشكل تبييض الأموال والمشاكل الحدودية مع بعض الدول خاصة المغرب ودول منطقة الساحل الإفريقي.

**المطلب الثالث: دور منطقة التبادل الحر الإفريقية في تنويع الصادرات الجزائرية.**

منذ دخول الجزائر في اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية وهي تبحث عن حلول للاستفادة من المزايا التي تمنحها المنطقة ومحاولة إيجاد حلول للتحديات والعقبات التي تواجهها من خلال القيام بمجموعة من الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية وذلك لتنويع صادرات الجزائر خارج قطاع المحروقات.

التحقت الجزائر رسيما باتفاقية منطقة التبادل الحرة افريقية بداية 2021، وحينها، أكد وزير التجارة كمال رزيق أن دخول هذه المنطقة سيمكن الجزائر من الاستفادة من الإمكانيات المتوفرة والفرص المتاحة في القارة.

وانضمام الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة افريقية يعتبر خيارا إستراتيجيا، لتحقيق هدف تقليص التبعية لقطاع المحروقات، وفرصة من أجل تنويع الصادرات ومحاور الشراكات الاقتصادية، حيث يتوقع الإتحاد الإفريقي أن يؤدي المشروع إلى زيادة المبادلات البينية التجارة بين بلدانها بنسبة تقارب 60% بحلول 2022 والنقاط التالية كلها عوامل تبعث على التفاؤل لنجاح الجزائر في هذه المنطقة وبالتالي تنويع صادراتها:

**أولا: قرب المنطقة:**

باعتبار الجزائر دولة افريقية وأكبر دول القارة كما لديها حدود مع سبعة دول افريقية مما يزد من منافد انتقال المنتجات الجزائرية إلى دول القارة خاصة وأن هذا التكتل من شأنه خلق منطقة اقتصادية حجمها 4.3 ترليونات دولار.

**ثانيا: الطريق السيار شمال جنوب:**

حيث تسعى الجزائر إلى رفع التبادل التجاري مع بقية الدول الإفريقية، وخاصة بلدان الساحل، عبر طرق برية صحراوية حيث تحاول التأسيس لمنافذ برية عبر صحرائها الشاسعة، اعتمادا على طريق السيار شمال جنوب (قيد الإنجاز) لزيادة وتنويع صادراتها نحو بلدان إفريقية، وافتتحت صيف 2018 معبرا حدوديا بريا ولمرة مع موريتانيا، لتصدير منتجات جزائرية إلى دول غربي إفريقيا.

**ثالثا: العلاقات الجيدة مع الدول الإفريقية**

تربط الجزائر مع الدول الإفريقية علاقات متينة نظار للدور السياسي الذي تلعبه على الصعيد الثنائي أو المتعدد الأطراف حيث تسعى إلى ترجمة هذه العلاقات السياسية إلى عالقات اقتصادية تعزز من حجم المبادلات التجارية.

ودعا المشاركون في الطبعة الـ7 لملتقى إفريقيا للاستثمار والإنتاج بعاصمة الجزائر، الجزائر إلى قيادة الدول الإفريقية نحو تجسيد سوقهم الموحدة المنشودة والخروج بالقارة من مستوى الدول النامية إلى مستوى الدول المتقدمة من خلال تشجيع التعاون البيني في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، التي دخلت حيز التنفيذ في الفاتح يناير الماضي. ودعا ممثلون عن السفرات الإفريقية المعتمدة الجزائر لكي تقود الدول الإفريقية نحو سوق افريقية موحدة وخلق فرص للاستثمار الإفريقي بما في ذلك تصدير المنتوجات الجزائرية بكافة القارة الإفريقية.[1]

وكل هذا يوضح المكانة الجيدة للجزائر عند الدول الإفريقية.

**رابعا: القيام بالإصلاحات الاقتصادية**

بإمكاننا في المستقبل أن يكون لنا مكان في افريقيا من خلال القيام بالإصلاحات التالية:

- تطوير الإنتاج الوطني خارج خامّي البترول والغاز.
- تطوير البيئة الاستثمارية الاستقطاب الاستثمارات الأجنبية والقضاء على البطالة من خلال

[1] نقال غن موقع : https://www.aljazeera.net/ebusiness/2022 تمت المعاينة يوم: 20/06/2022، الساعة 12:45:.

تشجيع الاستثمار والتصدير.

- تطوير القطاع المصرفي والأسواق المالية وتحريرها.
- التنويع من الصادرات والبحث عن الأسواق للتصدير.
- تنويع الاستثمارات في مجالات الزراعة والصناعة والسياحة التي تضمن موارد مختلفة ودائمة لخزينة الدولة فإذا تحقق كل ما ذكر ستخرج الجزائر باقتصادها إلى برلمان وستحقق نجاحا باهرا في هذه المنطقة وستكون منافسا قويا للقوى الاقتصادية الكبرى المستثمرة داخلة القارة الإفريقية.[1]

[1] – نقلا عن موقع نقلا عن موقع tps://www.radioalgerie.dz/news/ar/articleht تمت المعاينة يوم 20/05/2021، الساعة 12:20.

**خلاصة الفصل الثاني:**

على الرغم من العلاقات التاريخية الجيدة بين الجزائر والدول الافريقية يبقى حضور الجزائر هامشيا على المستوى الاقتصادي كحجم المبادلات التجارية الجزائرية الإفريقية وهذا لعدة أسباب أهمها:

-ضعف الاستثمار والبيئة الاستثمارية في الجزائر وكذلك ضعف الصناعة والانتاج المحلي الموجه للتصدير خارج قطاع المحروقات.

-عدم القدرة على منافسة الدول الاقتصادية الكبرى المستثمرة في إفريقيا من أهم الاسواق العالمية.

وتمتلك الجزائر الامكانيات الاقتصادية التي تمكنها من دفع الاستثمار في القارة الافريقية ومنافسة الدول الاقتصادية الكبرى والخروج بنتيجة إيجابية من هذه المنطقة التجارية وكل هذا رهن نجاح الاصلاحات الاقتصادية الواجب اتخادها والاستثمار المحلية الموجه للتصدير لاكتساب حصة في السوق الافريقية والتي تساهم في إنعاش الاقتصاد الوطني وجلب العملة الصعبة من جهة ومن جهة أخرى القضاء على البطالة وتنويع الصادرات والتقليل من الأزمات التي تحدث عادة بانهيار قطاع المحروقات.

# الخـــاتمــة

**الخاتمة:**

من المنتظر أن تساهم منطقة التجارة الحرة للقارة الأفريقية في تحرير التجارة بين الدول الأعضاء فيها والتي لا تنتمي لنفس الكتلة الاقتصادية وفي إطلاق إمكانات أفريقيا الاقتصادية من خلال دعم التجارة البينية، ونشر الخبرات، وتسهيل الاستثمارات المبنية على المبادرات والتطورات بين الدول الاطراف والمجموعات الاقتصادية الاقليمية، مما يعزز المكانة المرتقبة للمنطقة الجديدة في تعزيز التجارة البينية في أفريقيا التي لا ترقى إلى المستوى المطلوب مقارنة بآسيا وأروبا، أين تخلفت أفريقيا عن طفرات اقتصادية حققتها تكتلات تجارية أخرى في العقود الأخيرة.

ويقول خبراء اقتصاديون إن دور منطقة التبادل الحر للقارة الأفريقية سيمكن من رفع تحديات كبيرة وتجاوز العديد من العراقيل التي لا تزال قائمة، والتي تعرقل التطور الاقتصادي وعدم تحقيق التكامل، فهي فرصة استثنائية قد تساعد على بناء نموذج جديد للنمو والتكامل الاقتصاديين.

تعتبر منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية( AFCFTA) أحد المشاريع الرئيسية التي أطلقها الإتحاد الإفريقي، وهذا بعد استكمال نصاب تصديقات الدول الإفريقية ودخول الاتفاقية حيز النفاذ، حيث تهدف الاتفاقية إلى زيادة التجارة البينية بين الدول الأعضاء وتعزيز القدرة التنافسية للصناعة في إفريقيا من خلال إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية، كما أن نجاح تجسيدها سيعود بالفائدة على التنمية الاقتصادية في إفريقيا بصفة عامة، وخطوة أساسية نحو إنشاء سوق إفريقية مشتركة، حيث دخلت منطقة التبادل الحر القارية الإفريقية رسميا مرحلتها العملية مع 53 دولة و 1.3 مليار نسمة، وهي بذلك أكبر قناة تجارية في العالم، ويمكن أن تزيد هذه المنطقة التبادل التجاري بحوالي 60% بحلول عام 2022.

وعلى غرار باقي الدول الإفريقية تسعى الجزائر للاستفادة من هذه المنطقة برفع التبادل التجاري مع بقية الدول الإفريقية وزيادة صادراتها نحو البلدان إفريقية وتطوير استثماراتها حيث لا يتجاوز حاليا حجم المبادلات التجارية الجزائرية مع المنطقة الأفريقية 3% من إجمالي المبادلات التجارية للجزائر.

فمن خلال دراستنا لهذا الموضوع المتعلق ب: **الآثار المتوقعة لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية – دارسة استشرافية**– والذي حاولنا فيه معالجة الإشكالية التالية:" **ما هي الآثار المتوقعة لمنطقة التبادل الحر القارية الإفريقية على الاقتصاد الجزائري؟ وهل تحقق فرص أكبر في تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات؟**

من خلال فصلين، توصلنا من خلالها إلى مجموعة من النتائج بالإضافة للإقتراحات

**أولا: اختبار الفرضيات**

**1- الفرضية الأولى:** التي تنص على: " **تتيح منطقة التبادل الحر القارية الإفريقية للجزائر فرص أكبر لتطوير وتنويع اقتصادها**"، فرضية صحيحة، ودليل ذلك أن هذه المنطقة التجارية ذات أهمية كبيرة للاقتصاد الوطني، من خلال ما ستوفره من زيادة في الإنتاج والمبادلات التجارية والاستثمارات وتوفير فرص العمل، بالإضافة إلى أنها تساهم في جلب العملة الصعبة، كما أنها ستلعب دوار فعالا في تخلص الجزائر من اعتمادها الكبير على قطاع المحروقات كمصدر للدخل وتوفير مصادر أخرى من خلال تنويع الصادرات. وكل هذا يستلزم القيام بإصلاحات اقتصادية شاملة

**2- الفرضية الثانية:** التي تنص على: " **لن تساهم منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية في إيجاد حلول لاعتماد الاقتصاد الجزائري على النفط بشكل كبير**"، فرضية صحيحة، فبالرغم من ما توفره هذه المنطقة من فرص لزيادة الإنتاجية خارج قطاع المحروقات وتنويع الصادرات، إلا أن الوضع الاقتصادي الجزائري لن يتغير بشكل كبير، واشكالية الاعتماد الكبير على النفط ستبقى مطروحة والوضع الراهن يثبت ذلك، بسبب عدة نقاط، نذكر منها:

- الفساد الذي يعم البلاد من كل الجوانب.
- ضعف المنظومة الإنتاجية خارج قطاع المحروقات وقلة المصانع.
- الافتقار للتطور التكنولوجي الذي تمتلكه الدول الصناعية الكبرى.

- تهميش عدة قطاعات تمتلك فيها الجزائر قدرات كبيرة مثل: القطاع الزراعي والقطاعي السياحي وغيرها من الأسباب التي تجعل الجزائر من الدول البطيئة النمو.

**3- الفرضية الثالثة:** التي تنص على: "ستتطور العلاقات الاقتصادية بين الجزائر والدول المنطوية تحت غطاء هذه المنطقة التجارية، لكن بوتيرة منخفضة"، فرضية صحيحة وه ذا قياسيا على الوضع الحالي للاقتصاد الوطني والاقتصاديات الإفريقية والاقتصاد العالمي بصفة عامة بسبب تداعيات جائحة كورونا، إضافة للنقائص الموجودة في الاقتصاد الوطني وعدم القيام بإصلاحات اقتصادية شاملة كافية لتطوير العلاقات التجارية والاستثمارية مع الدول الإفريقية.

**ثانيا: نتائج الدارسة**

وفيما يلي سنعرض أهم النتائج التي توصلنا إليها من خلال دراستنا موضحة كالتالي:

1- إفريقيا منطقة إستراتيجية تزخر بالعديد من الثروات ما يجعلها محل أطماع القوى الكبرى مستقطبة للاستثمارات الأجنبية مما يخلق تحديات كبرى للدول الإفريقية الغير قادرة على المنافسة من ضمنها الجزائر.

2- قلة المبادلات التجارية بين الدول الإفريقية.

3- تعد منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية من أكبر التكتلات الإقتصادية ومن أهمها لما توفره من فرص كبيرة للتجارة البينية بين الأعضاء.

4- تمتع الجزائر بمقومات اقتصادية متعددة يمكن أن تجعلها قوة اقتصادية إقليمية وعالمية.

5- ضعف التدفقات التجارية بين الجزائر والدول الإفريقية.

6- القيام بإصلاحات اقتصادية شاملة يمكن الجزائر من الاستفادة من منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية مما يساعد على التخلص من الاقتصاد الريعي وخلق اقتصاد إنتاجي متنوع.

7- ضعف الاقتصاد واعتماده على قطاع المحروقات بشكل كبير.

8- غياب التنمية داخل القارة الإفريقية جعلها تعاني من عدة مشاكل داخلية.

**ثالثا: الاقتراحات**

بناءا على النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة، يمكن تقديم مجموعة من الاقتراحات كحلول لتطوير الاقتصاد الجزائري والاستفادة من منطقة التبادل الحر القارية الإفريقية استفادة كبيرة، والموضحة كالتالي:

1- القيام بالإصلاحات الإقتصادية اللازمة في شتى المجالات.

2- ترقية وتطوير المنتجات خارج قطاع المحروقات.

3- الاهتمام بالطاقات المستدامة خاصة الطاقة الشمسية قياسا للإمكانيات المتوفرة في البلاد، لزيادة احتياطي النفط وكذلك لخلق تنويع طاقوي.

4- يجب على الدولة بناء قاعدة استثمارية صناعية تفتح الآفاق أمام أصحاب المشاريع والمستثمرين لتنويع الصادرات والتي من خلالها تفتح المجالات لتوفير مناصب العمل هذا من جهة وتنويع الصادرات وجلب العملة الصعبة.

5- الاهتمام بالقطاع السياحي والزراعي التي تمتلك الجزائر فيهما إمكانيات كبيرة.

6- خلق بيئة استثمارية متطورة مستقطبة للاستثمارات الأجنبية والتطوير من الاستثمارات المحلية والخارجية.

7- تطوير القطاع المصرفي الجزائري.

**رابعا: آفاق الدارسة**

ختاما، وفي إطار الحديث عن منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقي ة تثار العديد من القضايا التي تحتاج إلى المزيد من البحث والتوسع. لهذا نقترح مجموعة من العناوين كي تكون مواضيع أبحاث علمية في المستقبل:

1- انعكاسات منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية على المبادلات التجارية بين إفريقيا وأوروبا.

2- التكامل الاقتصادي بالاتحاد الإفريقي كأداة لتدعيم الاستقرار الاقتصادي.

3-دور منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية في تحقيق نمو اقتصادي مستديم في إفريقيا.

# قـــائمـــة المراجـــع

**قائمة المراجـــــع:**

**I. الكتب باللغة العربية:**


1. إبراهيم أحمد العدوي، بلاد الجزائر وتكوينها العربي والإسلامي، دار النحو المصرية، القاهرة، 2001.
2. البشير الكوت، المنظمة الإقليمية الفرعية في إفريقيا، دراسة لأبرز المنظمات، الطبعة الأولى، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، ليبيا، 2008.


**II. المذكرات والأطروحات:**


1. جمال الدين العاقر، دور التكتل الإقليمي في تحقيق التنمية الاقتصادية دراسة التجربة التكاملية في القارة الإفريقية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة عبد الحميد عهري قسنطينة02.


**III. المجلات الدورية:**


1. الاتفاقية الجديدة من أجل تنمية إفريقية مهدي دهب حسن دهب، الاتحاد الإفريقي والإصلاح السياسي، مجلة دراسات افريقية، ص 30، جامعة إفريقيا العالمية، السودان.
2. بوطاب قويدر وجميل عبد الجليل، الاتحاد المغربي بين مبادرة' نيباد واتفاقيات الشراكة الأور ومتوسطية، التكامل الإقليمي في إفريقيا: سد الفجوة' بين جنوب الصحراء، مجلة الدراسات الإفريقية، بريتوريا، جنوب إفريقيا، 2011.
3. بوعتروس عبد الحق، قارة ملاك، "آثار تغير سعر صرف الاورو مقابل الدولار الامريكي على الاقتصاد الجزائري"، مجلة العلوم الانسانية، جامعة قسنطينة، العدد 27، جوان 2007
4. حرم محمد بدوي محمد، عبد العظيم سليمان المهل، أثر اتفاقية الكوميسا على الميزان التجاري (2001-2012) ، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 16(2).
5. خالدي خديجة، "أثر الانفتاح التجاري على الاقتصاد الجزائري"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد02، 2008.
6. خالدي خديجة، "أثر الانفتاح التجاري على الاقتصاد الجزائري"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 02، 2008

7. خطاري ولد أحمد ولد أبيه: دور السياسات الاقتصادية في مكافحة الفقر في موريتانيا، مجلة جامعة القدس المفتوحة والدراسات الإدارية والاقتصادية، العدد 03، جوان 2015.
8. خيري عبد الرازق جاسم، التجربة الديمقراطية في موريتانيا دراسة في الإصلاح السياسي، مجلة دراسات دولية، العدد 43، موريتانيا، 2020.
9. الصادق محمود عبد الصادق، مقومات ومعيقات التنمية الاقتصادية في إفريقيا: نظرة جغرافية، مجلة الجامعة الأسمرية، العدد 21، 2011.
**10.** دالع وهيبة، المقاربة التنموية للجزائر في منطقة الساحل الإفريقي النيباد كآلية للتنمية الشاملة–، دراسة استراتيجية، العدد 18.

**11.** عاشور فضيلة، دراسة علاقات الجزائر والدول المجاورة لها، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد السابع، الجزائر ،2018.

12. فوزية خذا كرم ، التكتلات الاقتصادية العالمية وانعكاساتها على الدول النامية، مجلة العلوم السياسية، العدد43.
**13.** هشام عبدالكريم، منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية ومقومات بناء مواطنة إفريقية جديدة، مجلة قضايا معرفية المجلد 02 / العدد رقم 05 (سبتمبر ، 2020).

14. ولد محمد عيسى محمد محمود، معوقات التكتلات الاقتصادية الافريقية في البلدان النامية ، دراسة حالة الكوميسا، مجلة الباحث ، عدد 10، 2012.
15. وليد حفاف، مستقبل منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية (المزايا والتحديات)، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 3، قالمة ، 2020.
16. يوسف خميس أبو رفاس، دور التكتلات الإقليمية في تعزيز الوحدة الاقتصادية والسياسية في إفريقيا، مجلة جامعة إفريقيا العالمية، نوفمبر 2005.
17. يوسف خميس أبو رفاس، دور التكتلات الإقليمية في تعزيز الوحدة الاقتصادية والسياسية في إفريقيا، مجلة دراسات إفريقية، جامعة إفريقيا العالمية، السودان، العدد32، 2004.
18. ضيف أحمد، عزوز أحمد، واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر وآلية تفعيله لتحقيق تنمية اقتصادية مستديمة مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا المجلد 14 / العدد (19)، 2018.

## IV. المؤتمرات والملتقيات

1. ساحل فاتح، شعباني لطفي، "اثار وانعكاسات برنامج التعديل الهيكلي على الاقتصاد الجزائري"، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي الاول حول ابعاد الجيل الثاني من الاصلاحات الاقتصادية، جامعة بومرداس 04/ 05/ديسمبر 2006.
2. المملكة المغربية، مديرية الشؤون القانونية والمعاهدات، القانون رقم 11.19، المؤرخ في 21 مارس 2018، المتعلق بالاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، الجريدة الرسمية، رقم 19، الموافق ل24 يونيو 2020، المادة 6.
3. نبيل عثمان، خطوات على طريق الوحدة الاقتصادية، دور آفاق إفريقية، المجلد الثاني العدد السابع، 2001.
4. ياسين شكيمة، دور الجزائر في إنشاء منطقة التبادل التجاري الحر في إفريقيا، ورقة بحثية مقدمة ضمن يوم دارسي حول دور الجزائر في التكامل الإقليمي ،11 ديسمبر 2018، الجزائر.

## V. المواقع الالكترونية:

:http://www.investad.com/Portal/africa_addons/InvestAD_EIU_Africa_Report_2012_AR.
نقلا عن موقع: 08:55. على الساعة2022/05/19

## VI. الكتب باللغة الأجنبية:

[1] -Meziane Rabhi, «L'économie algérienne reste minée par la rente pétroliér», in Quotidien Liberté, 7 aout 2008.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي


جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: .....

*Université Mohamed Boudiaf a M'sila*

*Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion*

*Département: .....*


# تصريح شرفي

## بالالتزام بمعايير الأمانة و النزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب ( ة )*: غلاب إسحاق المولود(ة) بتاريخ: 1988/03/17 ب: سيدي عيسى بالمسيلة

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أو ر.س.) رقم: 204232316 الصادرة بتاريخ: 2019/09/17 عن: سيدي عيسى

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: علوم اقتصادية تخصص: اقتصاد دولي خلال السنة الجامعية 2021/2022

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان**: منطقة التبادل الحر لافريقية ودورها في تنويع الصادرات الجزائرية

.....

.....

.....

أصرح بشرفي أني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 2022/06/23

التوقيع و البصمة

.....

*يحرر كل طالب (ة) تصريحا فرديا في حالة إعداد المذكرة من طرف أكثر من طالب(ة) واحد .

**يدرج هذا التصريح ضمن ملاحق المذكرة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: .....

*Université Mohamed Boudiaf a M'sila*

*Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion*

*Département: .....*

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

# تصريح شرفي

## بالالتزام بمعايير الأمانة و النزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب ( ة )*: بلعيفة أيوب المولود(ة) بتاريخ: 08/10/1989 ب: مسعد الجلفة

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أو ر.س.) رقم: 105406466 الصادرة بتاريخ: 2017/07/10 عن: مسعد الجلفة

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: علوم اقتصادية تخصص: اقتصاد دولي خلال السنة الجامعية: 2021/2022

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان**: منطقة التبادل الحر الافريقية ودورها في تنويع الصادرات الجزائرية

.....

.....

.....

أصرح بشرفي أني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 08/06/2022

التوقيع و البصمة

.....

*يحرر كل طالب (ة) تصريحا فرديا في حالة إعداد المذكرة من طرف أكثر من طالب(ة) واحد .

**يدرج هذا التصريح ضمن ملاحق المذكرة

**الملخص:**

شهد العالم عدة تحولات اقتصادية وسياسية عن طريق الانفتاح التجاري والمالي، ومن بين هذه التحولات توجه العالم نحو التكاملات الاقتصادية بسبب تغير موازين القوى في العالم مما أدى إلى التأثير بشكل مباشر على اقتصاديات الدول. وقد سارعت الدول الإفريقية في الدخول في مسيرة التكامل من خلال إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية التي تهدف إلى إزالة كافة العوائق والحواجز أمام انتقال السلع والخدمات والاستثمارات بين الدول الإفريقية. وتهدف الدراسة التي قمنا بها إلى معرفة أثر اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية على المتغيرات الاقتصادية المتمثلة في التجارة الخارجية والاستثمار الخاصة بالجزائر في المستقبل.

وأظهرت الدراسة أن هناك نتائج محتملة لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، فمن المتوقع أن تتحقق النتائج المأمولة من توقيع الاتفاقية إذا ماتم القيام بالإصلاحات الاقتصادية اللازمة في اجل المتوسط والطويل.

**الكلمات المفتاحية:** الاقتصاد الافريقي الاقتصاد، الجزائري، منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، منطقة التبدل الحر.

**Abstract:**

**The world has witnessed several economic and political transformations through trade and financial openness. Among these transformations, the world has moved towards economic integration due to the change in the balance of power in the world, which has led to a direct impact on the economies of countries. African countries hastened to enter the process of integration through the establishment of the African Continental Free Trade Area, which aims to remove all obstacles and barriers to the transfer of goods, services and investments between African countries. Our study aims to know the impact of the African Continental Free Trade Agreement on the economic variables represented in foreign trade and investment for Algeria in the future.**

**The study showed that there are potential outcomes for the African Continental Free Trade Area. It is expected that the expected results from the signing of the agreement will be achieved if the necessary economic reforms are undertaken in the medium and long term.**

**Keywords: African economy, Algerian economy, African Continental Free Trade Area, free trade zone.**